

مؤقت

## مجلس الأمن



السنة الثامنة والستون

الجلسة ٧٠٥٧

الثلاثاء، ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣، الساعة ١٠/٣٠

نيويورك

الرئيس: السيد ليو جيايبي (الصين)

الأعضاء:

الاتحاد الروسي . . . . . السيد تشوركين  
 أذربيجان . . . . . السيد مهديف  
 الأرجنتين . . . . . السيد دي أنتوينو  
 أستراليا . . . . . السيدة كنج  
 باكستان . . . . . السيد مسعود خان  
 توغو . . . . . السيد مبيو  
 جمهورية كوريا . . . . . السيد أوه جون  
 رواندا . . . . . السيد ندوهونغوريهي  
 غواتيمالا . . . . . السيد روسينتال  
 فرنسا . . . . . السيد أرو  
 لكسمبرغ . . . . . السيدة لوكاس  
 المغرب . . . . . السيد أطلسي  
 المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية . . . . . السيد تاثام  
 الولايات المتحدة الأمريكية . . . . . السيدة ديكارلو

## جدول الأعمال

الحالة في البوسنة والهرسك

رسالة مؤرخة ٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣ موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس

الأمن (S/2013/646)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تُقدم التوصيات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى:

Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-506



وثيقة ميسرة

الرجاء إعادة التدوير



1355963 (A)



افتتحت الجلسة الساعة ١٠|٣٠

## إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

## الحالة في البوسنة والهرسك

رسالة مؤرخة ٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣ موجهة  
من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن (S/2013/646)

الرئيس (تكلم بالصينية): وفقاً للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثلي البوسنة والهرسك، وكرواتيا، وصربيا إلى الاشتراك في هذه الجلسة.

وفقاً للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو سعادة السيد فالنتين إنزكو، الممثل السامي للبوسنة والهرسك، إلى الاشتراك في هذه الجلسة.

ووفقاً للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو سعادة السيد توماس ماير - هارتنج، رئيس وفد الاتحاد الأوروبي لدى الأمم المتحدة، إلى الاشتراك في هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

وأود أن أوجه انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2013/646، التي تتضمن نص رسالة مؤرخة ٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣ موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن، يحيل بها التقرير الرابع والأربعين للممثل السامي للبوسنة والهرسك.

أعطي الكلمة الآن للسيد إنزكو.

السيد إنزكو (تكلم بالإنكليزية): أود أن أبدأ بتوجيه الشكر إلى أعضاء مجلس الأمن على التزامهم المتواصل بمهدفنا المشترك المتمثل في إرساء سلام دائم لارجعة فيه في البوسنة والهرسك.

ولا تزال الحالة في البوسنة والهرسك تستحق اهتماماً وثيقاً إذا أردنا التأكد من عدم تبدد المكاسب التي تحققت في مرحلة بعد الحرب من حيث الاستقرار، وإعادة بناء البلد وتحقيق المصالحة بين أفراد شعبها. وفي كلمتي الأخيرة الموجهة إلى مجلس الأمن في آيار/مايو (انظر S/PV.6966)، وصفت كيف عادت الحالة السياسية إلى الاتجاهات السلبية خلال السنوات السبع الماضية، وكيف أخفقت قيادة البلد المنتخبة في بذل جهود جادة نحو إحراز التقدم في الإندماج الأوروبي الأطلسي. ويؤسفني أن أقول إنه بعد مضي ستة أشهر، وقبل أقل من عام حتى إجراء الانتخابات العامة المقبلة، لا تزال الحالة كما هي. وفوت القادة السياسيون، في الأشهر الستة الماضية مرة أخرى فرصة لاتخاذ خطوة حاسمة إلى الأمام من خلال الموافقة على تعديل الأحكام التمييزية في النظام الانتخابي. وتلك التغييرات مطلوبة بموجب الحكم في قضية سايديتش وفيننتشي الصادر عن المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان. ولا تمثل هذه التغييرات شرطا لمضي البلد قدما نحو ترشحه لعضوية الاتحاد الأوروبي فحسب، بل اختبارا لقدرة البلد على تطبيق المعايير الأساسية لحقوق الإنسان في إجراء الانتخابات والارتقاء إلى مستوى التزاماته الدولية.

وبالمثل، لا يزال إحراز تقدم بعيد المنال في تنظيم مسألة ملكية ممتلكات الدفاع، التي منعت البوسنة والهرسك من تنشيط خطة عمل العضوية في منظمة حلف شمال الأطلسي.

وفي بداية الفترة المشمولة بالتقرير، أعرب الشعب عن استيائه حيال حالة الجمود التي أصابت القادة المنتخبين في مظاهرات جابت جميع أنحاء البلد، وكانت المظاهرات الأكثر إثارة تلك التي شوهدت خارج مبنى مؤسسات البوسنة والهرسك، حيث حاصر عدة آلاف من المتظاهرين، في حزيران/يونيه، المبنى أكثر من يومين تقريبا، وظل الموظفون والزائرون في الداخل عدة ساعات.

السكان. وفي نفس الوقت، ينبغي التشديد على أنه كانت هناك أيضا بعض التطورات الإيجابية، على سبيل المثال في مجال الصادرات، حيث شهدنا زيادة بنسبة ٨ في المائة هذا العام، وفي مجال الإنتاج الصناعي، إذ شهدنا زيادة ٧ في المائة حتى الآن.

وانطلاقا من ولايتي لدعم اتفاق دايتون للسلام، التي تشمل دستور الدولة، ما زلت قلقا حيال استعداد الكيانات، ولا سيما جمهورية صربسكا، الطعن في اختصاصات الدولة المنصوص عليها في اتفاق السلام. وأحد المجالات المثيرة للقلق الخاص هو سيادة القانون، حيث تواصلت الهجمات الخطابية على المؤسسات القضائية المنشأة لممارسة المسؤوليات الدستورية للدولة. واتخذ التدخل السياسي في السلطة القضائية خطوة إضافية في تشرين الأول/أكتوبر، حين أصدر المجلس الوطني لجمهورية صربسكا مجموعة أخرى من الاستنتاجات ضد السلطة القضائية على مستوى الدولة.

والشاغل الآخر المتعلق بسيادة القانون هو الإخفاق المستمر من جانب المؤسسات المحلية في تنفيذ أحكام المحكمة الدستورية في البوسنة والهرسك، وهي نهائية ومُلزمة بموجب بنود اتفاق السلام. إذ يبقى أكثر من ٨٠ قرارا بلا تنفيذ.

وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، استمرّ النزاع بين أطراف الحكومة في الاتحاد الذي يشكل كيانا أكبر، لكنّ حدّته انحسرت وعادت الحكومة إلى العمل. ويسرّ مكثبي أيضا قرارا بملء الشواغر طويلة الأمد في المحكمة الدستورية الاتحادية لضمان قدرة هذه المؤسسة الهامة على مواصلة عملها. ومع ذلك، تواصلت الأزمة في اتحاد الكيان الأوسع لتكشف أوجه القصور الوظيفي والثغرات في نظام الكيان التابع للحكومة، والحاجة المستمرة إلى الإصلاح في الاتحاد، لجعل النظام أكثر قدرة على أداء مهامه وأكثر كفاءة وأكثر فعالية من حيث التكاليف. وفي هذا السياق، أرحب بمبادرة الخبراء المحليين، المدعومة من إدارة الولايات المتحدة، لإصلاح دستور الاتحاد

وفي نهاية الفترة المشمولة بالتقرير الحالي، شهدت البوسنة والهرسك مرة أخرى احتجاجات ذات طابع مختلف وعلى نطاق أصغر بكثير، تتعلق بالانقسامات العرقية في نظام التعليم. وأعتقد أن المجتمع الدولي بأسره لم يقدر أهمية التعليم باعتباره جزءا من عملية المصالحة وإعادة الإدماج في مرحلة ما بعد الحرب.

وبينما اختلف طابع الاحتجاجين كثيرا واختلفت للغاية المسائل المسببة لهما، فإنهما يكشفان عن عدم الرضا الأساسي الموجود في العديد من قطاعات مختلفة في البلد في كل من الانقسامات التي لم تسو داخل البلد وعدم الاستعجال فيما بين زعماء البلد في التوصل إلى حلول توفيقية من أجل معالجة تلك الانقسامات والمضي قدما.

كما كشف الاحتجاجان في رأيي أن الشعب قد أدرك أمرا لا يزال القادة البوسنيون يعجزون عن فهمه، ألا وهو أن الديمقراطية أمر لا يمارس كل أربع سنوات فحسب من خلال الانتخابات بل أثناء الفترة الزمنية فيما بينها.

وإذ أتطرق إلى التطورات السياسية الرئيسية خلال الأشهر الستة الماضية، كان الاتجاه العام سلبيا ولكن كانت هناك بعض الاستثناءات. تمكن البلد، بشكل ملحوظ، في تشرين الأول/أكتوبر من إجراء أول تعداد للسكان منذ عام ١٩٩١. ولم يكن هناك أي تعداد لمدة ٢٠ عاما. وقد أجري بنجاح في تشرين الأول/أكتوبر. ويعد ذلك تطورا كبيرا ومهما للغاية بالنسبة لتوفير معلومات إحصائية بشأن المسائل الاجتماعية والاقتصادية. ومن الأهمية بمكان ألا تستخدم نتائج التعداد لتعزيز الانقسامات أو زيادة تفاقم التوترات العرقية.

وعموما، كانت الحالة الاقتصادية صعبة. واصلت البوسنة والهرسك، إضافة إلى مواردها الخاصة، الاعتماد على الدعم الخارجي للموازنة خلال العام الماضي لدفع فواتيرها. ولا يزال معدل البطالة الرسمي ٤٤ في المائة. وهذا بالطبع مؤشر آخر على المشقة الاقتصادية الخطيرة التي يعاني منها جزء كبير من

وأود أن أختتم ملاحظاتي اليوم بإشارة أكثر إيجابية، فمع أننا لا نستطيع تجاهل التقدم المحدود الجاري إحرازه أو الاضطراب السياسي في البوسنة والهرسك، يتعين علينا أن نتذكر أيضا أن البلد وقادته وشعبه لا تزال لديهم فرصة كاملة للعمل معا نحو النجاح والازدهار.

لقد أثبت الاتحاد الأوروبي مجددا التزامه بمساعدة البوسنة والهرسك في تحقيق طموحات البلد المتعلقة بالانضمام إلى عضويته، عبر المشاركة على أعلى المستويات وتعزيز حضوره الميداني بواحد من أكثر دبلوماسيه خبره ومهارة، السفير بيتر سورينسن. إنه يقوم بعمل متميز، وقد وضع الاتحاد الأوروبي في قلب الساحة في البوسنة والهرسك. وهو وأنا ومكتبنا نتعاون تعاوننا وثيقا، مع احترام ولاياتنا المختلفة ولكنها تكاملية، بغية تحقيق أوجه التآزر للبلد.

وبما أننا اليوم هنا في الأمم المتحدة، ينبغي لي أن أذكر أيضا العمل فائق الجودة الذي تقوم به حاليا أسرة الأمم المتحدة ميدانيا في البوسنة والهرسك، بقيادة المنسق القطري المقيم للأمم المتحدة يوري أفانسييف.

ولكي نرى إمكانات ما يمكن أن يحققه البوسنة والهرسك، يكفي أن نلاحظ كيف أن عمليات التكامل الأوروبي الأطلسي قد غيرت فعلا جيران البوسنة وجلبت معهم مكاسب ضخمة. وهكذا، تستفيد البوسنة والهرسك من أفضل حالة إقليمية في السنوات العشرين الماضية. لقد استفاد البلد من العلاقات الطيبة مع كرواتيا، التي هي اليوم دولة عضو في الاتحاد الأوروبي، في ظل القيادة المقتردة للرئيس يوسيبوفيتش، ورئيس الوزراء ميلانوفيتش ووزير الخارجية بوسيتش. ولكرواتيا ١٠٠٠ كيلومتر من الحدود المشتركة مع البوسنة والهرسك، مما يعني أن للاتحاد الأوروبي الآن ١٠٠٠ كيلومتر من الحدود المشتركة معها. ويستفيد البلد أيضا من العلاقات الطيبة مع صربيا، وهي بلد مرشح مستقبلا، ومن السياسات البناءة للرئيس نيكوليتش،

بغية تحسين قدرة الكيان على أداء مهامه، وهي عملية يدعمها مكنتي بقوة.

إنّ عدم كفاءة الاتحاد في أداء مهامه شكّل بعض التناقض مع مؤسسات جمهورية صربسكا التي أدت وظائفها بسلاسة بالغة. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير اجتماعا بانتظام - وأجريا أيضا بعض التغييرات في المناصب الوزارية - وواصلت الحكومة جهودها في التصدي للتحديات الاقتصادية والاجتماعية التي تواجه الكيان. ولكن بالنظر إلى مخاطر المستقبل على استقرار البلد، يبقى لدي قلق حيال التصريحات المتواصلة لبعض أكبر المسؤولين من جمهورية صربسكا، الداعية إلى تفكيك البوسنة والهرسك كبلد.

ويبقى رئيس جمهورية صربسكا الناقد الأكثر تواترا والأعلى صوتا للسلامة الإقليمية للبوسنة والهرسك وسيادتها، متفاحرا ثانية مؤخرا بأنه سيقود الكيان إلى الاستقلال. وفي الفترة المشمولة بالتقرير، أثار أيضا العضو الصربي في رئاسة البوسنة والهرسك، السيد رادمانوفيتش، إمكانية إجراء استفتاء بشأن الاستقلال، إذا اعترف نصف الدول الأعضاء في الأمم المتحدة بكوسوفو. وقدّم ذلك بصفته السياسة الرسمية لجمهورية صربسكا، التي سبق لمجلس الكيان أن اعتمدها.

وفي هذا السياق، أعتقد أنّ استمرار وجود البعثات العسكرية للاتحاد الأوروبي ومنظمة حلف شمال الأطلسي في البوسنة والهرسك ما برح يؤدي دورا حيويا في طمأنة الجمهور إلى أنّ البلد يظل مأمونا وآمنا على الرغم من الحالة السياسية الصعبة. وفي رأيي أنّ الأثر الرادع لقوة صغيرة نسبيا لها ولاية تنفيذية جدير بالاستثمار. وفي ضوء الظروف السياسية الصعبة واحتمال ظهور المزيد من التحديات في عام ٢٠١٤، فإنني أعتبر استمرار وجودها بمثابة طمأنة أساسية، وهذا ما يجعلني أرحب ترحيبا حارا باعتماد القرار ٢١٢٣ (٢٠١٣)، الذي يمدد ولاية البعثة العسكرية سنة أخرى.

السامي المعني بالبوسنة والهرسك، على عرضه التقرير الرابع والأربعين عن تنفيذ اتفاق السلام المتعلق بالبوسنة والهرسك (S/2013/646، المرفق). وإننا نرحب باعتماد القرار ٢١٢٣ (٢٠١٣) في وقت سابق اليوم (انظر S/PV. 7055)، الذي يأذن بتجديد ولاية قوة عملية أثينا بقيادة الاتحاد الأوروبي.

ونلاحظ أنّ الحالة الأمنية في البلد ظلت مستقرة خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وبحسب تقرير الممثل السامي، انحسرت حدة الأزمة السياسية في كيان الاتحاد. ومن المشجع بشكل خاص أنّ سلطات البوسنة والهرسك واصلت مسارها نحو إتمام خطة العمل "٢+٥"، الضرورية لإغلاق مكتب الممثل السامي. وفي هذا الصدد، نلاحظ الاجتماعات المنتظمة للفريق العامل الوزاري الذي أنشئ في وقت مبكر من هذه السنة، بهدف حلّ مسألة ملكية الدولة والدفاع، وصياغة تشريع في شأنها. وإننا نشجع الحكومة على مواصلة جهودها لتلك الغاية.

وكان من بين الإنجازات التي سجّلت أيضا الاجتماعات المنتظمة لمؤسسات الاتحاد، واعتماد عدد من القوانين الجديدة والتعديلات للقوانين القائمة من جانب الحكومة وبرلمان الاتحاد، وإجراء أول تعداد للسكان والأسر المعيشية في البوسنة والهرسك بعد الحرب.

خلال الفترة المشمولة بالتقرير، أُحرز تقدم هام نحو الإفراج عن تعيينات القضاة في المحكمة الدستورية الاتحادية وفي هيئتها المعنية بالمصلحة الحيوية الوطنية. ونشيد بالممثل السامي لبوسنة والهرسك على جهوده في ذلك الصدد. وكانت هناك أيضاً بعض التطورات الإيجابية على الجبهة الاقتصادية خلال الفترة المشمولة بالتقرير، على الرغم من أن الحالة الاقتصادية العامة لا تزال معقدة، مع تزايد عدد الأشخاص العاطلين عن العمل والحالة المالية الصعبة. وتتفق مع الممثل السامي على أنه ينبغي فعل الكثير لتحقيق الإمكانية الكاملة للنمو الكبير في البلد.

ورئيس الوزراء داسيتش، ونائبه فوسيتش ووزير الخارجية مريكتش. وفي النهاية، تُواصل البوسنة والهرسك الاستفادة من العلاقات الطيبة مع جارها الثالث، الجبل الأسود. وينبغي أن نتذكر أنّ قادة البوسنة والهرسك يحظون تماما بالفرص ذاتها المتاحة لبقية بلدان المنطقة التي ذكرتها للتوّ.

وفي الوقت نفسه، أظهرت السنوات القليلة الماضية أنه ينبغي للمجتمع الدولي ألا يتجاهل في نهجه بعض خصوصيات تاريخ البوسنة والهرسك، وتسويتها بعد الحرب والمخاطر على استقرارها مستقبلا - عقب ١٨ سنة تماما من انتهاء الحرب. ومرة أخرى، ينبغي ألا يكون هذا مدعاة لليأس، بل هو بدل ذلك دعوة إلى المجتمع الدولي لكي يعود إلى الوراء وينظر فيما إذا كانت هناك ضرورة لإعادة تقييم نهجنا، وكيف يمكننا مساعدة البوسنة والهرسك ومواطنيها على الوجه الأمثل في المسيرة نحو الازدهار والاستقرار السياسي.

وفي هذا السياق، يتعيّن علينا الوقوف معا لدعم جميع أولئك الموجودين في البوسنة والهرسك، المستعدّين للمساهمة في تقدم البلد، والتصدي لأولئك الذين يريدون العودة به إلى المزيد من الانقسام والتفكك. وبالاهتمام والإرادة المطردّين من جانب هذه الهيئة والمجتمع الدولي بأسره، إنني موقن أنه يمكننا مساعدة البوسنة والهرسك وقادتها الرائعين على بلوغ أهدافهم المشتركة.

**الرئيس (تكلم بالصينية):** أشكر السيد إنزكو على إحاطته الإعلامية.

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس.

**السيد مهديف (أذربيجان) (تكلم بالإنكليزية):** أودّ أن أبدأ بتهنئتك، سيدي الرئيس، وتهنئة وفد بلدكم على توليكم رئاسة المجلس لهذا الشهر. وإنني أتمنى لكم ولفريق عملكم كل نجاح. وأود أن أشكر السيد فالتين إنزكو، الممثل

وأشكر الممثل الدائم لأذربيجان ووفده على الطريقة التي أدارا بها عمل مجلسنا في شهر تشرين الأول/أكتوبر.

وأؤيد البيان الذي سيُذلي به المراقب عن الاتحاد الأوروبي.

اتخذنا من فورنا القرار ٢١٢٣ (٢٠١٣)، الذي يأذن مجدداً بالعمل الذي تقوم به عملية ألتيا التابعة لقوة حفظ السلام بقيادة الاتحاد الأوروبي التي تبقى على الولاية التنفيذية للأعمال المتبقية لدعم قدرة سلطات البلد على الحفاظ على البيئة الأمنية، إذا ما اقتضت الحالة ذلك. ومهما يكن من أمر، لا تزال العملية تحتاج إلى تقييم بانتظام، ولا سيما بناءً على الحالة في الميدان، ليتسنى تحقيق النجاح نحو الوفاء بالشروط التي تمكنها من إتمام ولايتها. وفي الحقيقة أن الحالة الأمنية في الميدان ما برحت تتسم باستمرار الهدوء والاستقرار لعدة سنوات. وعلاوة على ذلك، وكما ذكرت السلطات العسكرية في الاتحاد الأوروبي، فقد أثبتت سلطات البوسنة والهرسك حتى الآن أنها قادرة على التغلب على أي تهديدات للمناخ الأمني.

لذلك ينبغي أن تستمر عملية إعادة تشكيل بعثة البوسنة والهرسك. فقد أدت بالفعل إلى تخفيض في عدد القوات المنشورة في البوسنة والهرسك ومكنتها من إعادة تركيزها على بناء القدرات والتدريب. والإجراء الذي قامت به عملية ألتيا التابعة لقوة حفظ السلام بقيادة الاتحاد الأوروبي في الانسحاب التدريجي لا بد من أن يظل مكتملاً لذلك الانسحاب الذي قام به أصحاب المصالح الآخرون في الميدان، وبوجه الخصوص منظمة الأمن والتعاون في أوروبا. وما من شأن ازدواجية الجهود إلا أن تتسبب في البلبلة وفي نتائج سلبية.

على الرغم من الحالة الهادئة والمستقرة في الميدان، كما ذكرت من فوري، لا يزال، مع ذلك، نشعر بالقلق إزاء الجمود الذي يستبد بالحياة السياسية. والأزمات السياسية المتعاقبة تحول انتباه السلطات البوسنية عن هدفها المتمثل في الاندماج الأوروبي الأطلسي. ولا يزال التعصب القومي يذكي نيران

على الرغم من التطورات الإيجابية الآتفة الذكر، لا تزال البوسنة والهرسك تواجه عدداً من التحديات. ومرة أخرى نعرب عن قلقنا إزاء استمرار التحديات المباشرة والسافرة للجوانب الأساسية في اتفاق دايتون للسلام، بما في ذلك بوجه الخصوص، تحدي سيادة البوسنة والهرسك وسلامتها الإقليمية.

تدين أذربيجان العبارات التي تبعث على الفرقة وتنادي بحل الدولة وتدين أي عمل أو سعي يرمي إلى تحدي وظيفة الدولة، ومسؤولياتها الدستورية والنصوص الجوهرية الواردة في الاتفاق الإطاري العام. وفي ذلك الصدد، نود أن نشدد على أنه لا الاتفاق الإطاري العام ولا القانون الدولي العام يتضمن أي نص للتذرع بالحق بالمطالبة بتقرير المصير بهدف الانفصال الانفرادي عن الدولة أو حلها. ونتفق مع الممثل السامي على أن تلك المسائل جديرة بالاهتمام الخاص من لدن المجتمع الدولي.

ثمّة مسألة أخرى تبعث على القلق وتتطلب اهتماماً، ألا وهي عدم إنفاذ أحكام المحكمة الدستورية في البوسنة والهرسك. ذلك يشكل انتهاكاً للاتفاق الإطاري العام، ويقوض سيادة القانون وينال من احترام سلطة أعلى هيئة قضائية في البلد.

وفي الختام، نكرر نداءنا إلى جميع أصحاب المصالح في البوسنة والهرسك بالانخراط في حوار بناء بغية التصدي للتحديات الملحة والتغلب على الجمود السياسي وتعزيز الاستقرار والوحدة في البلد. ومن المهم أيضاً أن يواصل مجلس الأمن والمجتمع الدولي الأوسع دعم التقدم نحو الاستقرار والتنمية في البوسنة والهرسك وجهود القيادة السياسية في البلد لتحقيق تلك الغاية.

السيد آرو (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): أشكر السيد إنزكو، الممثل السامي للبوسنة والهرسك على إحاطته الإعلامية. وأهنتكم يا سيادة الرئيس، على تولى بلدكم رئاسة مجلس الأمن،



أولوية بعينها، ألا وهي عضوية الاتحاد الأوروبي التي قدمت إلى البلد. لذلك يجب أن تكون وظائف الممثل السامي مشمولة بدرجة كبيرة. وبدء بالنظر بكيفية إعادة تشكيل مكتب الممثل السامي. ويجب أن تستمر هذه الجهود من أجل جعل المكتب أكثر فعالية ارتكازاً على الدور الرئيسي للاتحاد الأوروبي. ونأمل في اتخاذ القرارات ذات الصلة قريباً.

**السيد مسعود خان** (باكستان) (تكلم بالإنكليزية):  
أشكر السيد فالتين إنزكو، الممثل السامي للبوسنة والهرسك، على إحاطته الإعلامية ونشيد بعمله القيم. وقد أحطنا علماً بتقرير الأمين العام (S/2013/646، المرفق). ونرحب بين ظهرانينا بالممثلة الدائم للبوسنة والهرسك السيدة ميرسادا كولاكوفيتش.

تؤيد باكستان تأييداً كاملاً الجهود التي تقوم بها البوسنة والهرسك للنهوض بسيادة البلد وسلامته الإقليمية وتعزيز دولتها وحماية حقوق جميع الكيانات الطائفية فيها. كما كان الحال في التقارير السابقة، نلاحظ أن السلبات تطغى على الإيجابيات. فبينما تسير بقية المنطقة قدماً، فإن الخصومات الداخلية والمنازعات في البوسنة والهرسك تؤخرها في تحقيق ذلك. فالأخبار الجيدة على الجبهة الاقتصادية ونهاية الأزمة السياسية في كيان الاتحاد دلالات طيبة. ونأمل في الإبقاء على هذا الزخم.

إن عدم إحراز تقدم في تنفيذ الأهداف الخمسة والشرطين اللازمة لإغلاق مكتب الممثل السامي دلالة على ضعف التزام البوسنة والهرسك بالمستقبل. وبينما جهود الممثل السامي موضع تقدير لدينا، نحض القادة في جميع الجهات المجزئة سياسياً على المشاركة البناءة لاختراق ذلك المأزق.

ما زالت باكستان تشعر بالقلق العميق إزاء زيادة التحديات لاتفاق دايتون للسلام والسيادة والسلامة الإقليمية للبوسنة والهرسك. إن الأعمال التي تقوم بها قيادة جمهورية صربسكا، بما في ذلك الدعوة إلى حل الدولة، ووصفها

التوتر والشكوك. ونعتبر تلك تجاوزات، خاصة لأن الدول الأخرى في المنطقة تغلبت على المراحل التاريخية في عملية الاندماج الأوروبي الأطلسي ولا تزال تفعل ذلك. لذلك يحض المجلس الحكومة البوسنية على استئناف جهودها نحو الإصلاح، وفوق ذلك كله احترام الحكم الصادر عن المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان في قضية سايديتش - فينتشي وهي مسألة حاسمة في إحراز تقدم نحو عضوية الاتحاد الأوروبي حيث أثر المجلس أن يشدد على ذلك في قراره.

نود أن نرى الحكومة الحالية تعمل على جعل الدستور يتماشى مع الاتفاقية الأوروبية لحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية. ونهيب بسلطات البوسنة والهرسك الاستمرار في تعاونها مع المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة ومع آليات الأعمال المتبقية. ذلك معيار هام جداً لقبول البوسنة والهرسك في الأسرة الأوروبية.

ومهما يكن من أمر، فإن تقاعس السلطات البوسنية في التصرف يبطئ التحرك نحو الانضمام. وبطبيعة الحال، نحن ملتزمون بأفاق رؤية انضمام البوسنة والهرسك إلى الاتحاد الأوروبي بوصفها بلداً موحداً وذات سيادة ويتمتع بالسلامة الإقليمية الكاملة. غير أن الأمر يعود إلى البوسنيين وقادتهم للتوصل إلى حلول توفيقية تاريخية توفر للبلد مؤسسات تعمل بفعالية. ومن الواضح أن ذلك لا يمكن من الاستخدام الحالي للإطار المؤسسي الموروث من اتفاق دايتون للسلام. فأى بلد تحت الإشراف ومنقسم بشدة لا يمكنه والحالة هذه أن يصبح جزءاً من الاتحاد الأوروبي.

ومع ذلك، لم تقوض قط التوترات السياسية المناخ الأمي. ومن الجدير بالذكر أن الممثل السامي إنزكو الضامن لاتفاقات السلام بالنيابة عن المجتمع الدولي، يستحق دعمنا الكامل. غير أن الأزمة الحكومية الراهنة تذكرنا بأن الوقت قد حان لتمكين الطبقة السياسية البوسنية من استعادة وحدتها من أجل

وما فتئت الأعمال التشريعية على عدة مستويات غير وافية، وظلت السلطات عاجزة عن الاستجابة للتطلعات المشروعة لمواطنيها الذين يطالبون بإنشاء نظام فعال للإدارة. كما تدل المظاهرات التي انطلقت في حزيران/يونيه الماضي في شوارع سراييفو احتجاجا على عجز السلطات عن إصدار أرقام تسجيل للمواطنين على سخط السكان فيما يتعلق بتلك الحالة. ومن ناحية أكثر إيجابية، انحسرت حدة الأزمة السياسية في اتحاد البوسنة والهرسك، لا سيما عقب تدخل الممثل السامي. وشأننا شأن السيد إنزكو، نحن أيضا نرحب بكون السلطات البوسنة تمكنت الشهر الماضي من إجراء تعدادا للسكان والأسر المعيشية، بدعم من الاتحاد الأوروبي. وهو التعداد الأول الذي ينظم منذ نهاية الحرب.

وبالرغم من الصعوبات السياسية ومستوى البطالة المثير للقلق، ظلت الحالة الأمنية هادئة ومستقرة. ولم تكن قوة عملية أثلثا التي يقودها الاتحاد الأوروبي بحاجة إلى التدخل من أجل استعادة الأمن نظرا لأن السلطات البوسنية تمكنت من التصدي للتهديدات الأمنية المحتملة. وتلك حقيقة ينبغي الترحيب بها. فهي تبرر تبريرا كاملا قرار الاتحاد الأوروبي التركيز على الجهود الرئيسية للقوة في بناء القدرات والتدريب مع الاحتفاظ بوسائل الإسهام في قدرات الردع لسلطات البوسنة والهرسك.

وتشكل المساعي الجارية لمحاكمة مرتكبي جرائم الحرب عنصرا رئيسيا في جهود المصالحة. وتولي لكسمبرغ أهمية خاصة لتلك المسألة. ونشارك دواعي قلق الممثل السامي فيما يتعلق بالطريقة التي يستخدم بها قادة جمهورية صربسكا الحكم الذي أصدرته في ١٨ تموز/يوليه المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان في قضية مكتوف وداميانوفيتش ضد البوسنة والهرسك لأغراض التشكيك في المحكمة ومكتب المدعي العام للبوسنة والهرسك. ومن واجب دولة البوسنة أن تكفل إقامة العدل

الكيانات بالدول، وتحدي وظيفة الدولة ومسؤولياتها. بموجب دستور البوسنة والهرسك، كلها تعتبر تحديا للأحكام الجوهرية الواردة في الاتفاق الإطاري العام للسلام في البوسنة والهرسك. كما أدى الإجراء الانفرادي الذي اتخذته حكومة جمهورية صربسكا إلى نشوب أزمة بشأن أرقام هويات المواطنين. وذلك السلوك يثير الاضطراب وعدم الاستقرار وهو أمر يستدعي القلق البالغ. ونعتقد أن الخطاب الغاضب والمثير للعواطف لا يخدم مصالح أي طائفة، فهو يؤدي إلى إفساد الأجواء وتقويض آفاق التعايش السلمي الطويل الأجل. ومن الأهمية الحيوية بمكان أن تعترف جميع الأطراف بالأطر الدولية والقانونية لاقتسام السلطة في البلد. وقيادة البلد بحاجة إلى تسوية خلافاتها بالحوار. وستواصل باكستان دعم جميع الجهود الرامية إلى كفالة سلامة وأمن البوسنة والهرسك التي تعمل على تحسين حياة الشعب. وعلى مكتب الممثل السامي مواصلة الاضطلاع بدوره في ذلك الصدد. وتتمنى للسيد إنزكو النجاح.

**السيدة لوكاس (لكسمبرغ)** (تكلت بالفرنسية): أود أن أشاطر المتكلمين السابقين تقديم الشكر للممثل السامي المعني بالبوسنة والهرسك، السيد فالنتين إنزكو، على تقريره (S/2013/646، المرفق) وعلى الأعمال التي يضطلع بها في خدمة البوسنيين.

وتؤيد لكسمبرغ البيان الذي سيدلى به بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي.

وفي أحدث تقرير له، يبرز الممثل السامي حالة الجمود المستمرة التي تحول دون إجراء الإصلاحات، وهي مع ذلك بالغة الأهمية لتحقيق الأهداف التي حددها قادة البوسنة والهرسك لأنفسهم فيما يتعلق بالتكامل الأوروبي والأوروبي - الأطلسي. ولا يزال الخلاف المستمر بين المسؤولين السياسيين يعرقل مزاولة المؤسسات البوسنية لأعمالها بصورة سليمة.



مركزية على نطاق البوسنة ومزاولة عملها بصورة طبيعية مع المحافظة على جوانب مركز كياناتها وولايتها فضلا عن المساواة بين جميع الشعوب المؤسسة لها. وتتابع بعناية الحالة السياسية الداخلية في البوسنة والهرسك. ولا نرى أي مبرر للمغالاة في تصويرها؛ وأيا كان التهديد الأساسي القائم، فإننا لا نرى أي تهديد لاستقرارها.

وللأسف، فإن التقرير (S/2013/646، المرفق) الذي قدمه الممثل السامي المعني بالبوسنة والهرسك، السيد إنزكو، إلى مجلس الأمن عن الحالة في البلد مرة أخرى لا يتسم بالموضوعية. فأولا وقبل كل شيء، نود أن نشير إلى الانتقاد المتحامل الموجه نحو قادة صرب البوسنة، الذي يزعم أنهم مصدر جميع العزل البوسنية وأنهم يقوضون القواعد الأساسية لاتفاق السلام. وبغية كفالة عرض أكثر موضوعية لتطور الأحداث في البوسنة، نوصي بان يقرأ أعضاء مجلس الأمن أيضا أحدث تقرير قدمته جمهورية صربسكا إلى مجلس الأمن، وأوضح فيه التزام صرب البوسنة بالقانون الدولي وبنص اتفاق دايتون وروحه.

ويناشد الاتحاد الروسي جميع الأطراف في عملية التسوية الامتناع عن الانفعالات وإثارة الجدل التي تؤدي إلى نتائج عكسية من أجل تشجيع الحوار فيما بين البوسنيين. ونشعر بالقلق على وجه الخصوص من الدعوة إلى حمل السلاح التي أطلقها رئيس مجلس الرئاسة في البوسنة والهرسك، السيد تسيليكو كومشيتش. وعلى الممثل السامي أن يرسى حوارا بناء بين الشعوب المؤسسة وألا يثير العداوة بينها.

ومع ذلك، نحن لا نتكلم عن الخطاب اللفظي وحده؛ ولا نزال نأمل في تحسين الحالة الأمنية في البوسنة والهرسك على مستوى الاتحاد. فالمشاكل بين البوسنيين والكروات عميقة الجذور تماما. ولم تؤد التزاعات المستمرة بين الأطراف البوسنية إلى إصابة

وان يلاحق قضائيا مرتكبو أخطر الجرائم في نظر القانون الدولي وأن يحاكموا ويعاقبوا؛ وانه لا يمكن التشكيك في تلك السلطة. وفي السياق نفسه، نناشد جميع الطوائف وممثليها السياسيين احترام سلطة المحكمة الجنائية الدولية ليوغسلافيا السابقة، التي لا تزال أعمالها بالغة الأهمية.

إن تطلع البوسنة إلى الاندماج الأوروبي جدد التأكيد عليه بصورة رسمية الرئيس زيليكو كومشيتش في خطابه أمام الجمعية العامة في ٢٤ أيلول/سبتمبر ٢٠١٣ (انظر A/68/PV.6). ولتحقيق ذلك التطلع، على القادة السياسيين في البوسنة والهرسك أن يجرزوا تقدما ملموسا، بما في ذلك بالتنفيذ الكامل للحكم الذي أصدرته في ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩ المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان في قضية سايديتش وفينيتشي ضد البوسنة والهرسك.

وفي ١ تموز/يوليه، أصبحت كرواتيا الدولة العضو الثامنة والعشرين في الاتحاد الأوروبي. واتخذت صربيا وكوسوفو، من جانبهما، خطوات هامة في طريقهما نحو التكامل الأوروبي بمواصلتهما تنفيذ الاتفاق المؤرخ ١٩ نيسان/أبريل ٢٠١٣. ونعتقد اعتقادا جازما بان مستقبل البوسنة والهرسك باعتبارها دولة موحدة ومستقرة ومتعددة الأعراق يكمن في المنظور الأوروبي. ولن تدخر لكسمبرغ، بوصفها دولة عضوا في الاتحاد الأوروبي وباعتبارها عضوا منتخبا في مجلس الأمن، وسعا في مساعدة البوسنة والهرسك على تحقيق مستقبلها الأوروبي. وبتلك الروح قدمنا دعمنا الكامل للقرار ٢١٢٣ (٢٠١٣)، الذي يسره زملاؤنا من أذربيجان واتخذته مجلس الأمن بالإجماع صباح هذا اليوم.

**السيد تشوركين (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية):**  
لقد دعا الاتحاد الروسي باستمرار إلى الامتثال الصارم لاتفاق دايتون للسلام، مع هيكلة لدولة البوسنة والهرسك وخطته لوحدة البلد وسلامة أراضيه. ونود أن نرى إنشاء سلطة

الطرفين بدلا من عزل عناصرها الفردية. في رأينا، فإن الحالة في منطقة برتشكو تتطور بشكل جيد وفقا لاتفاق دايتون، مما يؤكد صواب تعليق مهمة المشرف في عام ٢٠١٢، كخطوة نحو إلغاء نظام الحماية في البوسنة والهرسك.

إننا نرحب بالفصل بين مناصبي الممثل السامي والممثل الخاص للاتحاد الأوروبي. ويتمثل أحد الشروط المطلقة لعمل هذين الوجودين الدوليين في البوسنة والهرسك في الالتزام الصارم بولايتهما. وينبغي ألا يتدخل أحدهما في مسؤولية الآخر، ناهيك عن ازدواجية اضطلاحهما بمهامهما. ويكتسي ذلك أهمية خاصة فيما يتعلق بالمسائل المتصلة بمواصلة تعزيز حوار منظم بين البوسنة والهرسك والاتحاد الأوروبي بخصوص العدالة، حيث سيعملان معا على إنشاء محاكم وتعيين مدعين عامين، يتسمون بالاستقلال والتزاهة، على كل المستويات في البوسنة، من أجل تصحيح التشوهات الخطيرة المعادية للصرب، فيالتحقيق في جرائم الحرب التي وقعت خلال النزاع في يوغوسلافيا السابقة بين عامي ١٩٩٢ و ١٩٩٥.

في المرحلة الحالية من عملية التسوية في البوسنة، يتمثل الشيء الأكثر أهمية في تشجيع الحوار بين البوسنيين بشكل كامل، وسعي كلا الطرفين، من دون تدخل خارجي، للحصول على خيارات مقبولة عموما للإصلاحات الاجتماعية والاقتصادية والهيكليّة، تتوافق بدقة مع آليات دايتون. وفي نفس الوقت، يجب أن نعمل على سحب مكتب الممثل السامي، مما يستدعي استمرار ممارسة التخفيضات السنوية في الميزانية وعدد الموظفين، استنادا بقوة إلى خطة ٢+٥ وعدم قبول معايير جديدة لإنهاء نظام الحماية. ونعتقد أنه ينبغي اتخاذ القرارات بشأن المسائل الرئيسية للتسوية في المحافل الدولية المتفق عليها مثل مجلس الأمن والمجلس التوجيهي لمجلس إحلال السلام، الذي يشكل عمله القائم على التوافق أمرا بالغ الأهمية.

حكومة اتحاد البوسنة والهرسك بحالة من الشلل فحسب، بل أدت أيضا إلى إعاقة أنشطة المؤسسات البوسنية المركزية.

ويلاحظ الممثل السامي، في تقريره، أن المظاهرات التي انطلقت في سراييفو في حزيران/يونيه أكدت على أن البوسنيين سئموا من الأزمة السياسية. وفي ذلك السياق، نود أن نؤكد على عدم مقبولية التدخل الخارجي في تلك الأعمال.

وفيما يتعلق بإصلاح دستور اتحاد البوسنة والهرسك، فإن الوقت حان لمعالجة المسألة. ومع ذلك، نحن بحاجة إلى العمل بشكل صارم على أساس توافق آراء الكيانات.

ونشعر بقلق بالغ من إشاعة التطرف بين دوائر المسلمين داخل البوسنة والهرسك، بما في ذلك تجنيد المقاتلين في صفوف الجماعات المناهضة للحكومة في سوريا. ومن المستغرب أن الممثل السامي لم يتكلم عن ذلك في تقريره.

والأمر الذي ما فتى يكتسي أهمية خاصة في الآونة الأخيرة هو استمرار الأعمال التي يضطلع بها البوسنيون، بدعم المجتمع الدولي، للتخلص من المعدات العسكرية والذخائر من مخلفات النزاع اليوغسلافي.

ومن الواضح أن مؤسسات الكيان الصربي تعمل بصورة فعالة.

يظهر الاقتصاد أيضا إشارات مشجعة، مع تسجيل نمو في قطاعي الصناعة والصادرات.

نعتقد في هذه المرحلة من التسوية في البوسنة، بأن المهمة الرئيسية للمجتمع الدولي تتمثل في نقل المسؤولية عن مصير البوسنة والهرسك للبوسنيين أنفسهم. وفي هذا الصدد، نؤيد إلغاء مكتب الممثل السامي والعودة إلى تنفيذ برنامج "٢+٥" الذي وافق عليه المجلس التوجيهي لمجلس إحلال السلام. وينبغي على وجه الخصوص، معالجة مسألة ممتلكات الدولة بشكل شامل، وتشجيع إبرام حزمة كاملة من الاتفاقات بين

الأوروبي الأطلسي، السبيل الأضمن والأكثر سرعة لتحقيق الاستقرار والازدهار في البلد والمنطقة في الأجل الطويل. ونأمل أن توضع مصالح جميع المواطنين فوق الأجندات الشخصية أو العرقية الضيقة. إننا ندعم بقوة جهود الاتحاد الأوروبي الرامية إلى تيسير التوصل إلى اتفاق بين البوسنيين من شأنه أن يؤدي إلى تنفيذ الحكم الصادر عن المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان في عام ٢٠٠٩ في قضية سجدتش - فترتي، الذي يعد شرطا أساسيا يمكن البوسنة والهرسك من تقديم ترشيحها لعضوية الاتحاد الأوروبي. وبعد مرور أربع سنوات على حكم المحكمة، ينبغي ألا تمنع هذه القضية البلد من تحقيق مستقبله الأوروبي. كما أننا نتطلع أيضا إلى إحراز تقدم بشأن تسجيل ممتلكات الدفاع من أجل تلبية الشرط الذي فرضته منظمة حلف شمال الأطلسي، من أجل تفعيل خطة عملها المتعلقة بالعضوية. وبعد صدور حكم المحكمة الدستورية الصيف الماضي الذي يؤكد ملكية الدولة لكل ممتلكات الدولة البوغوسلافية السابقة، بما في ذلك ممتلكات الدفاع، حدد مسار لتسجيل تلك الممتلكات اللازمة لشرط الخريطة، مع دولة البوسنة والهرسك في أقرب وقت ممكن.

بينما يواصل بعض السياسيين المنتمين إلى جمهورية صربسكا الإدلاء بتصريحات معادية لاتفاق دايتون وفيها شق للصف، من المهم التأكيد بأن مؤسسات الدولة مثل محكمة الدولة ومكتب المدعي العام،

مؤسسات حاسمة لتعزيز سيادة القانون وتلبية معايير الاندماج الأوروبي. وبالإضافة إلى ذلك، فإن التركيز على تطوير وتنفيذ سياسات اقتصادية مستدامة سيضمن إحراز جمهورية صربسكا لتقدم مستمر.

وأخيرا، فإننا نواصل الوقوف إلى جانب البوسنة والهرسك وهي بصدد التغلب على مصاعب الماضي. ويشكل الاكتشاف المستمر لمواقع قبور جماعية، والتسييس الجاري

بينما لا يشارك الاتحاد الروسي في قوة حفظ السلام التي يقودها الاتحاد الأوروبي، وهي عملية أثيا، في البوسنة والهرسك، فإنه يدعم بعض أهداف ولايتها المتعلقة بضمان تثبيت الأمن في البوسنة والهرسك والمساعدة على تدريب وإرشاد الموظفين التابعين لوزارة الدفاع والقوات المسلحة في البلد. وقد أيدنا في هذا الصدد، مرة أخرى القرار الذي يمدد ولاية البعثة هذا العام (القرار ٢١٢٣ (٢٠١٣)).

**السيدة ديكارلو** (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلمت بالإنكليزية): أود أن أرحب بالمثل السامي إنزكو في المجلس مرة أخرى وأن أشكره على تقريره الشامل عن التطورات الحاصلة على مدى الأشهر الستة الماضية في البوسنة والهرسك (S/2013/646، المرفق). إننا نقدر التزامه بتنفيذ ولايته المسندة إليه بموجب الاتفاق الإطار العام للسلام.

إن الولايات المتحدة تهنيء البوسنة والهرسك على استكمال أول تعداد سكاني لها منذ عام ١٩٩١. ويشكل القياس الموثوق به للتغيرات الديموغرافية التي حدثت على مدى السنوات الـ ٢٢ الماضية، أمرا ضروريا لصياغة سياسات اجتماعية واقتصادية فعالة. ونأمل أن يجري استخدام نتائج التعداد بشكل بناء لكي يفيد في اتخاذ القرارات السياسية، حيث سيجري الإعلان عن النتائج خلال الأشهر المقبلة. كما نرحب أيضا بالمبادرة الجارية في الاتحاد والرامية إلى تحسين كفاءة واستجابة الحكومة في ذلك الكيان. كنا نفخر بكوننا دولة راعية لمؤتمر إصلاح الاتحاد الذي جرى خلال شهر أيار/مايو، ونأمل أن ينظر البرلمان الاتحادي قريبا في التعديلات والتغييرات التشريعية الأخرى التي اقترحها فريق الخبراء المعني بإصلاح الاتحاد، بهدف تنفيذ الإصلاحات بحلول الانتخابات العام المقبل.

تؤيد الولايات المتحدة بقوة تطلعات البوسنة والهرسك للاندماج في الاتحاد الأوروبي، ومنظمة حلف شمال الأطلسي. ورغم العقبات الناشئة مؤخرا، فإننا لا نزال نعتبر عملية التكامل

تؤيد أستراليا تماما السلامة الإقليمية للبوسنة والهرسك وسيادتها. وندعو القادة السياسيين في جمهورية صربسكا الذين أدلوا بتصريحات سياسية هدامة، أو أستخدموا عبارات ملهبة للمشاعر، إلى العمل بشكل بناء لصالح البوسنة والهرسك، والاحترام الكامل لسيادتها وسلامتها الإقليمية. كما ندعو جميع الجهات السياسية الفاعلة في البوسنة والهرسك إلى العمل بشكل مثمر، من أجل التوصل إلى التسويات الضرورية لتحقيق الشروط الخمسة، والهدفين اللذين وضعهما المجلس التوجيهي لمجلس إحلال السلام ومكتب الممثل السامي.

قدم تقرير السيد إنزكو مرة أخرى سردا صادقا للصعوبات السياسية المستمرة في البوسنة والهرسك، التي لا تزال تعيق مواصلة التنمية السياسية والاقتصادية والاجتماعية هناك. ونلاحظ القلق الوارد في تقريره جراء عدم تمكن الجمعية البرلمانية على مستوى الدولة من الاعتماد الكامل لقانون جديد واحد خلال هذا العام. ومن المؤسف الاستمرار في إنكار الحق الديمقراطي لمواطني موستار في انتخاب ممثليهم المحليين، بسبب عدم تنفيذ الحكم الصادر عن المحكمة الدستورية للبوسنة والهرسك الصادر عام ٢٠١٠. ومن المخيب للآمال عدم قدرة القادة السياسيين في البوسنة والهرسك على التوصل إلى حل في الوقت المناسب لمسألة أرقام هوية المواطنين في بداية الصيف، على الرغم من ملاحظتنا إحراز تقدم فيما يخص حل تلك المسألة، خلال الأيام الأخيرة.

وكما قال السيد إنزكو، فإن الاحتجاجات التي وقعت في الصيف على تلك المسألة جسدت تفشي مشاعر الإحباط الكبير جراء الحكم السيئ وكانت دليلا واضحا على أن مواطني البوسنة والهرسك كانوا يطالبون قادتهم السياسيين بالنتائج. إننا نشيد بالتطورات الإيجابية التي وقعت مؤخرا. فقد كان تنظيم تعداد السكان والأسر المعيشية والمساكن في البوسنة والهرسك لعام ٢٠١٣ خطوة هامة، لأنه كان أول تعداد يُنظَّم في البلد منذ

لقضايا جرائم الحرب، مزيدا من التذكير بأهمية الحفاظ على التقدم المحرز فيما يخص المصالحة. وفي ضوء التحديات الجارية في البوسنة والهرسك، تواصل الولايات المتحدة دعم الممثل السامي إنزكو ومكتبه بقوة، فضلا عن تجديد ولاية القوة العسكرية التي يقودها الاتحاد الأوروبي بموجب الفصل السابع، وقمنا بتأييد هذا التجديد هذا الصباح (انظر S/PV.7055). يظل من الضروري أن يقوم المجتمع الدولي بالإبقاء على أدوات الاستقرار تلك، نظرا للعمل الذي لا يزال يتعين القيام به من أجل ضمان إحراز تقدم فيما يخص برنامج الإصلاحات الأوروبي الأطلسي، ورؤية التنفيذ المستمر والكامل لاتفاقات دايتون للسلام.

يجب أن يظل المجتمع الدولي ملتزما بدعم تطورات شعب البوسنة والهرسك لمستقبل أوروبي أطلسي سلمي ومزدهر، والجهود التي يبذلها من أجل تعزيز المصالحة. وتطلع إلى مواصلة العمل بشكل وثيق مع شركائنا بشأن المجلس التوجيهي لمجلس إحلال السلام، من بين أمور أخرى، من أجل القيام بذلك.

**السيدة كينغ (أستراليا)** (تكلمت بالإنكليزية): أهنتكم سيدي الرئيس، على توليكم رئاسة المجلس. وأود أيضا أن أشكر الممثل الدائم لأذربيجان على رئاسته الناجحة خلال شهر تشرين الأول/أكتوبر.

كما أود أيضا أن أشكر الممثل السامي للبوسنة والهرسك السيد إنزكو، على تقريره (S/2013/646، المرفق). ونؤيد العمل الهام الذي قام به مكتبه لتنفيذ اتفاق دايتون للسلام، وتعزيز سيادة القانون، ورصد الامتثال لقرارات المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة، وتيسير تنفيذ الإصلاحات لضمان الرخاء الاقتصادي للبوسنة والهرسك، ورصد العودة الآمنة للمشردين.

السيد فالنتين إنزكو، على عرضه تقريره عن تنفيذ الاتفاق الإطاري العام للسلام في البوسنة والهرسك (S/2013/646، المرفق).

وتؤكد الأرجنتين مجدداً تأييدها لاتفاق دايتون، ولحماية سيادة البوسنة والهرسك وسلامتها الإقليمية والحفاظ عليهما. كما نشدد على أهميتهما، فضلاً عن احترام سيادة القانون، لدى كفالة إحلال السلام الدائم في البوسنة والهرسك.

باديء ذي بدء، نعرب عن أسفنا لعدم عكس مسار الاتجاه السلبي الذي اتسمت به السنوات الأخيرة، على نحو ما سلط عليه الضوء الممثل السامي في تقريره السابق (انظر S/2013/263). ونشعر بالقلق إزاء ما يريج من أنباء عما تواجهه قدرات مؤسسات الاتحاد من تحديات متواصلة، فضلاً عن عدم تنفيذ قرارات المحكمة الدستورية للبوسنة والهرسك.

ونسلم الضوء على مؤسسات جمهورية صربسكا التي تباشر أعمالها، وعلى ما تبذله الحكومة من جهود لتسوية الصعوبات الاقتصادية والاجتماعية. لكن هناك قلق متواصل إزاء التقارير عن بيانات أدلى بها مسؤولون كبار في جمهورية صربسكا يدافعون فيها عن القيام مستقبلاً بحل دولة البوسنة والهرسك، مُتَحَدِّينَ بذلك الأحكام الأساسية للاتفاق الإطاري العام للسلام في البوسنة والهرسك، والسلامة الإقليمية للبلد.

كما يرحب بلدي بتنظيم احتفال تكريم ضحايا مذبحه سريرينيتسا لعام ١٩٩٥ بدون أي وقوع أي حادث، على الرغم من التوترات خلال التحضيرات لذلك الاحتفال. وفيما يتعلق باتحاد البوسنة والهرسك، فإن الأرجنتين ترحب بالتخفيف من حدة الأزمة السياسية الواسعة النطاق، وبما أُحرزَ من تقدم صوب التوصل إلى اتفاق على تعيين القضاة لدى المحكمة الدستورية للاتحاد والفريق الفرعي المسؤولة عن المسائل المتعلقة بالمصالح الوطنية الحيوية. ونأمل أن تُحلَّ بسرعة المسائل العالقة التي تحول دون استئناف الفريق الفرعي

عام ١٩٩١. وستوفر نتائجه معلومات أساسية لأغراض التخطيط الاقتصادي والاجتماعي وتقديم الخدمات للسكان. ومن الأمور الإيجابية أيضاً التخفيف من حدة الأزمة السياسية في اتحاد البوسنة والهرسك، ولو جزئياً، والبيانات الاقتصادية المشجعة الأخيرة. وأفاد السيد إنزكو بأن البوسنة والهرسك لم تتمكن خلال الفترة قيد الاستعراض من إحراز تقدم ملموس فيما يتعلق بالاندماج في الاتحاد الأوروبي ومنظمة حلف شمال الأطلسي. ويساورنا القلق لأن انعدام الزخم يتناقض تناقضاً صارخاً مع التقدم الذي أحرزه جيران البوسنة والهرسك. ونأمل أن تنخرط البوسنة والهرسك في العهد الجديد الناشئ في منطقة غرب البلقان، المتسم بالتوافق السياسي والمشاركة البناءة. ومن البديهي أن تعديل دستور البلد لتنفيذ الحكم الصادر عن المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان في قضية سيديتش - فينسي يظل مسألة أساسية على طريق الاندماج في الاتحاد الأوروبي. ونشجع قادة البوسنة والهرسك على إحراز التقدم في ذلك الصدد. ونُقرُّ بأن الحالة الأمنية في البوسنة والهرسك ظلت مستقرة خلال الفترة المشمولة بالتقرير، وذلك أمر هام. ونثني على العمل القيم الذي تقوم به قوة حفظ السلام بقيادة الاتحاد الأوروبي وبعثات منظمة حلف شمال الأطلسي، بما في ذلك في تحسين إدارة البلد والتخلص من فائض الأسلحة والذخائر. وقوة حفظ السلام بقيادة الاتحاد الأوروبي ينبغي ألا تظل في البوسنة والهرسك إلى الأبد، بل ينبغي أن تبقى في هذه المرحلة عنصراً أساسياً في الجهود الرامية إلى تحقيق الاستقرار، وإذكاء الثقة، واستتباب الأمن في البوسنة والهرسك. ولا نزال نأمل أن القادة السياسيين في البوسنة والهرسك سيتخذون المزيد من الإجراءات الحاسمة للتغلب على خلافاتهم السياسية والعمل على بناء مستقبل أكثر استقراراً وسلاماً ورفاهاً لشعب بلدهم.

**السيد دي أنتوينو** (الأرجنتين) (تكلم بالإسبانية): باديء ذي بدء، أود أن أشكر الممثل السامي المعني بالبوسنة والهرسك،



تقرير جامع مانع يوثق بصورة موضوعية التحديات الخطيرة التي لا تزال البوسنة والهرسك تواجهها. وعلى ضوء تلك الخلفية الصعبة، تعرب المملكة المتحدة عن امتنانها للممثل السامي على التزامه المتواصل بتنفيذ اتفاق دايتون للسلام. إن عدم إحراز التقدم على نحو محبط في البوسنة والهرسك خلال الفترة المشمولة بالتقرير يتناقض تناقضا صارخا مع التطورات التاريخية التي وقعت في أماكن أخرى من منطقة غرب البلقان. ففي نيسان/أبريل، توصلت صربيا وكوسوفو إلى اتفاق هام حقا أَوْجَدَ زحما فيما يتعلق بآفاق انضمامهما معا إلى الاتحاد الأوروبي. وفي تموز/يوليه، شهدنا انضمام كرواتيا إلى الاتحاد الأوروبي، مما شكل خطوة هامة صوب تحقيق استقرار المنطقة ورفاهها في المستقبل. ولو لم يبد القادة السياسيون الالتزام والإصرار والرغبة في التوصل إلى حلول توفيقية، لما تحقق ذلك التقدم الحيوي. ونتائج هذه القيادة السياسية واضحة، من حيث مواصلة التقدم صوب هياكل الاندماج الأوروبي للمساعدة في تحقيق مكاسب ملموسة للمواطنين.

ومن المؤسف أنه لم يكن هناك أي مؤشر على أن التقدم الاقليمي أثر على قادة البوسنة والهرسك. ولم يُحرَز أي تقدم على مساري الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي ومنظمة حلف شمال الأطلسي ولم يتحقق أي زخم صوب الوفاء بمشروطة خطة عمل ٢+٥ الذي لا بد منه لإغلاق مكتب الممثل السامي.

وإذ نرحب بتنظيم تعداد تشرين الأول/أكتوبر - الأول من نوعه في البوسنة والهرسك على مدى أكثر من ٢٠ سنة - من المحبط أن الكثيرين اختاروا استخدامه كفرصة للتمادي في الخطاب الذي يحض على الشقاق، بدلا من التركيز على ما ينطوي عليه من منافع للبلد من حيث إيجاد بيانات دقيقة يسترشد بها التخطيط الاقتصادي والاجتماعي.

وقد أثبتت الساسة خلال الفترة المشمولة بالتقرير أنهم غير راغبين في إعطاء الأولوية لاحتياجات ناخبهم وبلدهم

لعمله. وفي ذلك الصدد، نسلط الضوء على جهود الممثل السامي الحميدة التي يبذلها مكتب الممثل السامي.

ويساورنا القلق إزاء إمكانية عدم اتخاذ تدابير هادفة وملموسة لتنفيذ ما بقي من شروط مسابقة للمعايير الخمسة والشرطين التي لا بد من الوفاء بها لإغلاق مكتب الممثل السامي. ولذلك السبب، نرحب بالاقترحات التشريعية المتعلقة بممتلكات الدولة وممتلكات الدفاع. وندعو الأحزاب السياسية إلى إبداء الالتزام في السعي إلى التوافق في الآراء. ومما يثير قلقنا بصورة متواصلة، استحالة إجراء الانتخابات في مدينة موستار لانتخاب السلطات المحلية، بسبب عدم تنفيذ القرار الصادر في عام ٢٠١٠ عن المحكمة الدستورية للبوسنة والهرسك بشأن النظام الانتخابي للمدينة. وتجدد الأرجنتين نداءها للأحزاب السياسية لكي تضاعف جهودها بغية التوصل إلى اتفاق على تنفيذ قرار المحكمة الدستورية، بما يكفل احترام سيادة القانون، ومن ثم، يُمكن من إجراء الانتخابات المحلية. وفيما يتعلق بتنفيذ قرار المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان في قضية سيديتش - فينسي، فإننا نوجه النداء مرة أخرى إلى القيادة السياسية للبوسنة والهرسك كي تجدد الجهود للتوصل إلى اتفاق بغية كفالة حماية حقوق الشعوب غير المؤسسة للاتحاد.

وأخيرا، تعرب الأرجنتين مجددا عن تأييدها للعمل الذي قام به مكتب الممثل السامي دعما لتنفيذ أحكام اتفاق دايتون للسلام، ولما بُدِلَ من جهود لكفالة قدرة الكيانات الحكومية على الوفاء بأحكام الاتفاق ودستور الدولة. ونرى أنه لا بد من مواصلة تقديم الدعم وما يكفي من موارد سياسية لمكتب الممثل السامي بغية تمكينه من تنفيذ ولايته في إطار اتفاق دايتون.

السيد تاتم (المملكة المتحدة) (تكلم بالإنكليزية): أشارك الآخرين في الترحيب بالممثل السامي فالتين إنزكو في المجلس، معربا له عن شكر المملكة المتحدة على تقريره العاشر المقدم إلى الأمين العام (انظر، S/2013/646 المرفق). ومرة أخرى، إنه



الصفريّة. ولن يؤدي هذا الطريق إلى أي فائدة من حيث مستقبل البلد؛ وفي الواقع، إنه ينطوي على خطر تقويض المكاسب التي تحققت بشق الأنفس على مدى السنوات الـ ١٨ الماضية.

كما أننا نشعر بخيبة أمل كبيرة إزاء عدم تمكن القادة السياسيين من استكمال تسجيل ممتلكات الدفاع. ولا يزال ذلك يعرقل تنفيذ في تنفيذ خطة العمل المتعلقة بعضوية البوسنة والهرسك في منظمة حلف شمال الأطلسي. وعلى الرغم من الوعود المقدمة إلى أمين عام منظمة حلف شمال الأطلسي في شباط/فبراير، وإلى الأمين العام المساعد في أيلول/سبتمبر، يجب على القادة السياسيين أن يعملوا معا على وجه السرعة العمل من أجل تنفيذ التزامهم باتفاق آذار/مارس ٢٠١٢، والاتفاق على حل.

وتبيّن الاحتجاجات التي جرت في حزيران/يونيه على مسألة رقم الهوية الفريد أن المواطنين غير راضين عن تقاعس القادة السياسيين في البوسنة والهرسك. وكون أن هذه المسألة لم تحل إلا في وقت سابق من هذا الشهر يدل على عدم رغبة أو عدم قدرة الممثلين المنتخبين على معالجة المسائل التي تهم الجمهور كثيرا. وتحت المملكة المتحدة القادة السياسيين في البوسنة والهرسك على المضي قدما من هذا السياق السياسي الراكد. إنهم بحاجة إلى تفهم أنهم مسؤولون عن الغضب والإحباط المتزايد للناس الذين تتضرر مصالحهم باطراد جراء سلسلة الإخفاقات السياسية المبينة في آخر تقرير للممثل السامي.

ونحن نشاطر قلق الممثل السامي وإدانتته للذين يواصلون الاعتراض، في جمهورية صربسكا، على وحدة أراضي البوسنة والهرسك وسلامتها الإقليمية. ونحن ننضم إلى أعضاء المجلس الآخرين في إدانة هذه البيانات غير المسؤولة التي لا معنى لها. ولا يمكن أن يكون هناك إعادة رسم للخريطة، أو انضمام البوسنة والهرسك إلى الاتحاد الأوروبي بأي شكل غير دولة واحدة ذات سيادة.

على حساب مصالحهم الخاصة. ويتجلى ذلك في عجزهم المستمر عن تسوية المسألة الدستورية العالقة المتمثلة في قضية سيديتش - فينسي. فقد ظل ذلك الحكم بدون تنفيذ طيلة عامين تقريبا. وهو حكم ينبغي تنفيذه عاجلا، بغية معالجة مسألة تتعلق بحكم تمييزي في النظام الانتخابي، ولأن تنفيذه ضروري لإطلاق الاتفاق بين البوسنة والهرسك والاتحاد الأوروبي لتحقيق الاستقرار والانتساب.

لكن على الرغم من العمل الحثيث الذي قام به الممثل الخاص للاتحاد الأوروبي بيتر سورنسن بغية تيسير حل من خلال الحوار الرفيع المستوى للاتحاد الأوروبي بشأن عملية الانضمام، فإن قادة البوسنة والهرسك عجزوا مرة أخرى عن التوصل إلى اتفاق في تشرين الأول/أكتوبر. وأصبح الآن من الصعب بصورة متزايدة تبرير دعم استمرار مرحلة ما قبل الانضمام، نظرا لعدم إحراز تقدم نحو تحقيق مرحلة ما قبل الانضمام. وندعم، لدواعٍ موجبة للأسف، قرارا من مفوض الاتحاد الأوروبي، ستيفان فولير، بأن يبدأ تخفيض تمويل البوسنة والهرسك للعام ٢٠١٣ بقيمة ٤٧ مليون دولار. إن عدم التمكن من إنشاء آلية فعالة للتنسيق مع الاتحاد الأوروبي يدعو للشك الآن في ما سيقدم مستقبلا من شرائح كبيرة من الأموال المخصصة للمساعدة في مرحلة ما قبل الانضمام. علاوة على ذلك، قد يكون لعدم رغبة القادة السياسيين في تعديل اتفاق تحقيق الاستقرار والانتساب الخاص بالبوسنة والهرسك في أعقاب انضمام كرواتيا أثر سلبي على التجارة بين البوسنة والهرسك والاتحاد الأوروبي.

وهناك نمط تستند إليه جميع تلك الإخفاقات السياسية. وبدلا من أن يعمل القادة السياسيون في البوسنة والهرسك على تحسين رخاء ورفاه مواطنيهم عن طريق إحراز تقدم نحو الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، يبدو أنهم ينظرون فحسب على المدى القصير، مركزين على نطاق ضيق قوامه عقليات لعبة المحصلة

الجمود في البرلمان لم يتم سن أي تشريع جديد خلال الفترة قيد الاستعراض.

ولكن في عام ٢٠١٢ التزمت السلطات البوسنية بتنفيذ أحكام دستور البلد إلى جانب التوصيات التي قدمتها المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان من أجل القضاء على التمييز السياسي ضد الأقليات. ومن الضروري إطلاق هذه الإصلاحات قبل الانتخابات العامة في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤.

وتشكل هذه الحالة مصدر قلق بالغ بالنسبة للمجتمع الدولي الذي بذل جهودا جبارة في سبيل تحقيق السلام والاستقرار في هذا البلد، وكذلك بالنسبة للشعب البوسني. وتدل المظاهرات التي جرت في حزيران/يونيه المتعلقة بعدم إصدار أرقام الهوية لحديثي الولادة، وهي حالة ناجمة عن النزاع القائم بين الاتحاد وجمهورية صربسكا بشأن تنفيذ القرار الذي اتخذته المحكمة الدستورية، على انزعاج أفراد الشعب من مطاللة قادتهم فيما يتعلق ببناء الدولة المركزية.

ولا نزال نشعر بالقلق إزاء البيانات وإجراءات التحدي من جانب القادة السياسيين في جمهورية صربسكا، من حيث المؤسسات المركزية للدولة، التي تقوض التماسك الوطني. وتنتقد توغو هذا الموقف الذي يسعى إلى عرقلة عملية صنع القرار في الدولة المركزية وإضعاف البلد عندما يتعلق الأمر بإمكانية التقسيم.

وعلى الرغم من جميع أنواع العقبات، يشير التقرير إلى أن البوسنة والهرسك أجرت تعدادا سكانيا في تشرين الأول/أكتوبر للمرة الأولى منذ ٢٢ عاما. ونأمل في أن يكون الهدف الرئيسي للتعداد ليس تحقيق توازن في السلطة بين مختلف المجتمعات المحلية أو إعادة فتح الجراح القديمة التي بالكاد التأمت، وإنما لتنفيذ نظام إحصاءات موثوق للمساعدة في تخطيط السياسات العامة وتوجيهها.

كما أننا نشعر بالقلق إزاء الاستمرار عدم إنفاذ قرارات المحكمة الدستورية، لا سيما في موستار، حيث تأخرت الانتخابات المحلية الآن لأكثر من عام. لقد مورس الضغط السياسي على مستوى المؤسسات القضائية للدولة في عدد من المرات، ونحن نرحب بالبيان الذي أدلى به مؤخرا الاتحاد الأوروبي، ومكتب الممثل السامي، والولايات المتحدة الذي يدعون فيه الجمعية الوطنية لجمهورية صربسكا إلى احترام ومراعاة استقلال السلطة القضائية.

والعديد من التوترات والتحديات السياسية الكامنة التي لا تزال قائمة في البوسنة والهرسك معرضة لخطر الازدياد سوءا مع اقتراب موعد الانتخابات في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤. نحن نؤيد تقييم الممثل السامي بأن قوة الاتحاد الأوروبي - عملية أثيا لا تزال تضطلع بدور حاسم في الجهود الرامية إلى الحفاظ على البيئة الآمنة والمأمونة. ونرحب بموافقة المجلس على تجديد ولايتها لمدة ١٢ شهرا آخر.

**السيد ميبو (توغو) (تكلم بالفرنسية):** أشكر السيد فالنتين إنزكو، الممثل السامي المعني بتنفيذ اتفاق السلام بشأن البوسنة والهرسك، على إحاطته الإعلامية. تؤكد إحاطته الإعلامية المأزق السياسي المستمر في البوسنة والهرسك والقدر الضئيل من التقدم الذي أحرز من حيث الإصلاحات اللازمة لتعزيز التنمية في البلد، وتشكيل مجتمع بوسني متعدد الأعراق.

وتعرب توغو عن الأسف لعدم إحراز تقدم ملموس بشأن الأهداف الخمسة والشرطين اللازم استيفاءهما لإغلاق مكتب الممثل السامي ومراجعة دستور البلد. علاوة على ذلك، عندما يتعلق الأمر بالمجالات العديدة الأخرى، فإن الأحزاب السياسية التي تتقاسم السلطة في البوسنة والهرسك تناضل من أجل التوصل إلى اتفاق على الإصلاحات الرامية إلى مساعدة البلد على المضي قدما. يشير تقرير الممثل السامي (S/2013/646، المرفق) بوضوح إلى أنه نتيجة لاستمرار

الاتحاد الأوروبي - عملية أثلثا، ويسعون جاهدين إلى كفالة امتثال الأطراف لاتفاق دايتون والعمل من أجل استقرار البلد.

**السيد ندوهنغيريهي** (رواندا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكر السيد فالتين إنزكو، الممثل السامي للبوسنة والهرسك، على تقديمه التقرير الرابع والأربعين بشأن تنفيذ اتفاق السلام بشأن البوسنة والهرسك (S/2013/646، المرفق). ونثني على جهوده المستمرة لضمان التنفيذ الكامل لاتفاق دايتون. والقرار ٢١٢٣ (٢٠١٣)، الذي اتخذ بالإجماع صباح اليوم، ويأذن بتمديد ولاية البعثة العسكرية للاتحاد الأوروبي في البوسنة والهرسك لمدة ١٢ شهراً إضافية، يمثل دعماً واضحاً وإشارة جلية على مدى التزام المجتمع الدولي، بما في ذلك المجلس، بمساعدة شعب البوسنة والهرسك من أجل إيجاد حل دائم.

وفي إحاطته الإعلامية الأخيرة (انظر S/PV.6966)، خاطب السيد إنزكو هذا المجلس بشأن الأزمة السياسية والدستورية التي جمدت الإدارة في اتحاد البوسنة والهرسك. ومن المؤسف أن التقرير الحالي يشير إلى نفس الجمود وانعدام التقدم، الأمر الذي يبعث على القلق. وقد لاحظنا أن الخلاف وعدم المرونة بين الأطراف السياسية هو أحد الأسباب الرئيسية لهذا الجمود المستمر. ولذلك، ندعو السلطات في البوسنة والهرسك على كل المستويات إلى تغليب الأولويات الوطنية على مصالحها وإبداء مزيد من المرونة للمضي قدماً في تسوية القضايا العالقة.

إننا نشعر بقلق شديد إزاء التوجه السلبي المستمر الذي يتخذه بعض الممثلين من جمهورية صربسكا الذين ما زالوا يطالبون بحل البوسنة والهرسك واستقلال جمهورية صربسكا. ونرى أن التحدي المستمر للمؤسسات القضائية والسلطة الدستورية للدولة يشكل تهديداً خطيراً لسيادة البوسنة والهرسك وسلامتها الإقليمية، ناهيك عن أنه يخالف أحكام اتفاق دايتون. وندعو السلطات في جمهورية صربسكا إلى الامتناع عن هذا النوع من الخطاب.

وبينما يحرز جيران البوسنة والهرسك التقدم صوب الاندماج الأوروبي، ليس أمام القادة السياسيين البوسنيين من خيار سوى الارتقاء إلى مستوى توقعات شعبهم بالتصدي للتحديات التي تواجه تحقيق التنمية الوطنية، وبتشكيل دولة متعددة الأعراق تؤدي وظائفها بحق، على النحو المنصوص عليه في اتفاقات دايتون. في هذا الصدد، ينبغي للبوسنة والهرسك الاستفادة من الجوانب الإيجابية لشعوبها المختلفة، بدلا من السعي إلى إنكار وجود مجموعة أو أخرى. من الضروري أن يتغلب جميع أصحاب المصلحة السياسيين البوسنيين على خلافاتهم بشكل كامل من أجل الاشتراك بصورة كاملة في تلك الرؤية. وعندئذ فحسب، يمكنهم الاضطلاع بطائفة كاملة من الإصلاحات التي تتيح المجال أمام البوسنة والهرسك لإحراز تقدم نحو الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، مما يمكن مؤسساتها من أداء عملها بمزيد من الفعالية من أجل كفالة تحقيق السلام والتنمية في هذا البلد.

وندعو البلدان المجاورة للبوسنة والهرسك التي لها علاقات تاريخية مع مختلف المجتمعات المحلية، إلى العمل بشكل بناء نحو تحقيق وحدة الدولة البوسنية. ومع ذلك، لا تزال تقع على عاتق الزعماء السياسيين الرئيسيين في البوسنة والهرسك مسؤولية النهوض بمهامهم وأخذ زمام المبادرة لتحقيق تعايش منسجم فيما بين مختلف الجماعات العرقية.

في هذه المرحلة، لا تزال الحالة السياسية في البوسنة والهرسك تحتاج إلى الدعم والمساعدة من المجتمع الدولي. لهذا السبب لا يزال بلدي يعتبر الوجود الدولي ضرورياً، وفقاً لاتفاق دايتون.

أود أن أؤكد مجدداً على دعم توغو للجهود التي يبذلها الممثل السامي أثناء مهمته في البوسنة والهرسك، فضلاً عن الأفراد المدنيين والعسكريين، وخاصة الذين يعملون في قوة

البطالة المرتفع في ظل الحالة المالية الصعبة يبين مدى الحاجة إلى استمرار دعم المجتمع الدولي للبوسنة والهرسك. ونعتقد أيضاً أن إحراز تقدم صوب اندماج البوسنة والهرسك مع الاتحاد الأوروبي ومنظمة حلف شمال الأطلسي يمثل فرصة كبرى لانتعاشها اقتصادياً.

مع ذلك، فإن البيان الأخير الصادر عن الاتحاد الأوروبي الذي يشير إلى البوسنة والهرسك ستفقد تمويل ٢٠١٣ السابق للانضمام، وتبلغ قيمته الإجمالية ٤٧ مليون يورو، أمر يبعث على القلق، ونأمل إلا يبطئ ذلك الانتعاش الاقتصادي للبوسنة والهرسك. وفي نفس الوقت، ترحب رواندا بالتعداد الذي أجرته السلطات في البوسنة والهرسك، والذي نرى أن من شأنه تحسب التخطيط الاقتصادي والاجتماعي. وفي هذا الصدد، فإن الإحصاء يعتبر عامل تنمية اجتماعية - اقتصادية أكثر من دلالاته العرقية.

ولا يسعني أن أختتم بياني من دون التطرق إلى موضوع اللاجئين وعودتهم، وهي أساسية لضمان التنفيذ الكامل للاتفاق الإطار العام للسلام. ونحن نندد بأي هجمات ذات دوافع عرقية تستهدف اللاجئين وقد تعرقل عودتهم. وفي حين نرحب برد فعل السلطات في البوسنة والهرسك إزاء تلك الحوادث، فإننا نرى من الأهمية بمكان أن تبذل السلطات جهداً أكبر لتهيئة الظروف المثالية لعودتهم.

أخيراً، فإن البوسنة والهرسك، شأنها شأن رواندا، عانت من تاريخ مظلم تمثل في الإبادة الجماعية. وأود أن أشدد على أن العدالة والمصالحة، مع الوصول المتساوي إلى الموارد والخدمات والمساواة أمام القانون، هي المتطلبات الأساسية للتوصل إلى سلام دائم ومستقبل أفضل لشعب البوسنة والهرسك. ونعتبر أن التعاون المستمر مع المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة يمكن أن يساعد في تحقيق ذلك الهدف.

ونحن نعتبر أن الالتزام باتفاق دايتون والإطار الدستوري وسيادة القانون شرط ضروري لاستقرار طويل الأجل في البوسنة والهرسك. وفي هذا الصدد، نحث الأطراف السياسية على المشاركة بشكل إيجابي في تعديلات القانون الانتخابي، التي ستسمح بالتحضير للانتخابات الوطنية في العام القادم. ويجب على جميع الأطراف أن تتغلب على الخلافات السياسية بشأن هذه المسألة لضمان انتخابات وطنية ذات مشروعية. وندعو المجتمع الدولي إلى مضاعفة دعمه للبوسنة والهرسك في تلك العملية.

وعلى الجانب الإيجابي، ترحب رواندا بتعيين قضاة للملء الشواغر في المحكمة الدستورية الاتحادية بتيسير من مكتب الممثل السامي للبوسنة والهرسك. ونأمل أيضاً أن يمكن ذلك المحكمة من حل النزاع السياسي القائم في الاتحاد. وعلاوة على ذلك، ندعو أصحاب المصلحة كافة إلى دعم البوسنة والهرسك لحل القضايا العالقة في تنفيذ أهداف جدول الأعمال ٢+٥ كشرط مسبق لإغلاق مكتب الممثل السامي.

إن الزيارات التي قامت بها رئاسة البوسنة والهرسك في المنطقة الأوسع، بما في ذلك الاجتماع الثلاثي الذي ضم رؤساء تركيا والبوسنة والهرسك وصربيا، المعقود في أنقرة يومي ١٤ و ١٥ أيار/مايو، تعد خطوة مشجعة للغاية صوب تنفيذ العلاقات الثنائية بين ذلك البلد وجيرانه، لا سيما صربيا. وفي هذا الصدد، نشي على الحنكة السياسية التي أبدتها الرئيس الصربي نيكوليتش خلال زيارته بالاعتذار عن جرائم سربرينتشا وغيرها من الجرائم التي ارتكبت أثناء الحرب. وهذا يشكل إسهاماً جيداً من شأنه تحسين العلاقات الثنائية بين البلدين وتحقيق المصالحة بين شعبيهما.

وعلى الجانب الاقتصادي، نرحب بالتقارير الإيجابية التي تشير إلى ارتفاع الصادرات بنسبة ٨,٥ في المائة، وزيادة الإنتاج الصناعي بنسبة ٦,٩ في المائة. مع ذلك، فإن معدل

**السيد أو جيون** (جمهورية كوريا) (تكلم بالإنكليزية): أشكر الممثل السامي فالتين إنزكو على الإحاطة الإعلامية الممتازة التي قدمها اليوم.

ونرحب بنجاح إجراء أول تعداد للسكان بعد الحرب في البوسنة والهرسك، ونحيط علماً بالتحسينات التي طرأت على أدائها الاقتصادي، بما في ذلك نمو صادراتها وإنتاجها الصناعي. وكما أشار الممثل السامي للبوسنة والهرسك في تقريره (S/2013/646، المرفق)، نأمل أن يسهم التعداد في تحقيق منافع اقتصادية في البلد. إلا أن التوجه السلبي الذي يقلق مجلس الأمن يلح علينا أيضاً. وفي هذا الصدد، أود أن أدلى بالملاحظات الثلاث التالية.

ختاماً، ترحب جمهورية كوريا بتمديد ولاية العملية العسكرية للاتحاد الأوروبي في البوسنة والهرسك والدور المستمر للمجتمع الدولي. ونود التأكيد على دعمنا للبوسنة والهرسك ديمقراطية ومستقرة وموحدة.

**السيد روزنتال** (غواتيمالا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أرحب بالسيد فالتين إنزكو، الممثل السامي للبوسنة والهرسك. ونحيط علماً بعرضه لتقريره (S/2013/646، المرفق)، الذي استمعنا إليه بقلق، نظراً لعدم إحراز أي تقدم في الفترة قيد النظر. ونود أن ندلي بخمس ملاحظات.

إننا نؤكد مجدداً تأييدنا القوي لاتفاق دايتون، والدفاع عن سيادة البوسنة والهرسك وسلامتها الإقليمية، فضلاً عن صوغهما. ونرى أن من الأهمية بمكان أن يواصل القادة السياسيون والمجتمع الدولي معاً التركيز على الاعتراف بالتوازن الذي حققه اتفاق دايتون، وبالهياكل السياسية التي أنشئت فيما بعد. وفي ذلك الصدد، ما زلنا نشعر بالقلق إزاء الخطاب السلبي الذي ما فتئ يردده زعماء بعينهم، إلى جانب مواصلتهم الهجوم على الاتفاقات وإثارة الشكوك بشأن سيادة البوسنة والهرسك وسلامتها الإقليمية، خصوصاً وأن ألفاظهم تقترب بجهود ترمي إلى تقويض مهام الاتحاد ومؤسساته، بل تهدف في بعض الأحيان إلى إعاقته.

ثانياً، نرحب بإنجاز أول تعداد للسكان منذ عام ١٩٩١. ونرى أن من المهم أن يؤخذ في الحسبان بالعدد الكبير من السكان المشردين في أعقاب الحرب. ويسهم التعداد السكاني

أولاً، يقلقنا أن الجمود السياسي ما زال يعيق الحكم المستقر. واستمرار المأزق السياسي وما ينجم عنه من عجز عن تقديم الخدمات الحكومية الأساسية لا يؤثر على الحياة اليومية للسكان فحسب، بل إنه يهدد استقرار البلد أيضاً.

ثانياً، أن الأزمة السياسية أدت كذلك إلى تعطيل مستمر لتقدم البوسنة والهرسك على طريق الاندماج الأوروبي - الأطلسي. ونلاحظ أن البلد قد تخلف عن الركب، بينما بلدان أخرى في البلقان مرت بنفس تجربة الحرب تمضي قدماً صوب الاندماج الإقليمي. وفي هذا الصدد، مود أن ندعو حكومة البوسنة والهرسك إلى اعتماد نهج استشاري وإجراء جميع الإصلاحات الضرورية لتلبية احتياجات المواطنين. وتنفيذ قرار المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان في قضية سايديتش وفينشي، الذي طال انتظاره، سيكون خطوة هامة في هذا الاتجاه.

أخيراً، نعرب عن قلقنا إزاء الخطاب المحرض على الانقسام والذي يهدد سيادة البوسنة والهرسك وسلامتها الإقليمية. فهذا النمط من الخطاب يقلقنا بشكل خاص لأنه يقوض الثقة بين الطوائف العرقية المتنوعة في البلد ويعيق المصالحة الوطنية الحقبة. فالالتزام بوحدة البوسنة والهرسك



البوسنة والهرسك. ونشدد على أهمية حماية حقوق الأقليات العرقية، ومن ثم المضي قدما في هذا الالتزام الهام.

وأخيرا، نهنئ السيد إنزكو على العمل والجهود التي يبذلها بغية إيجاد حل لتلك المسائل الصعبة. ونرى أن من الأهمية بمكان أن يواصل الاتحاد الأوروبي ومنظمة حلف شمال الأطلسي وجودهما في البلد في الوقت الحاضر. وبالمثل، فإن احترام الاتفاق الإطاري العام للسلام، والقرارات ذات الصلة الصادرة عن المجلس يمثل شرطا ضروريا لا غنى عنه لتحقيق الاستقرار في البوسنة والهرسك في الأجل الطويل.

**السيد الأطلسي (المغرب) (تكلم بالفرنسية):** أود بداية، أن أشكر السيد فالتين إنزكو، الممثل السامي المعني بالبوسنة والهرسك، على تقريره العاشر الذي يغطي الفترة من ٢٠ نيسان/أبريل إلى ٢١ تشرين الأول/أكتوبر. ولا يسع المرء إلا أن يلاحظ التناقض بين دينامية التكامل الإقليمي على الصعيد الأوروبي، والأزمة السياسية المستمرة التي يواجهها اتحاد البوسنة والهرسك.

وفي الواقع، فإن تنفيذ اتفاقات دايتون - بوصفها الأساس لتحقيق الاستقرار في اتحاد البوسنة والهرسك - لا يزال يمثل تحديا يوميا جراء الخلاف بين الأحزاب السياسية، والشلل الذي أصاب الحياة السياسية، وعدم الامتثال للأحكام الصادرة عن المحكمة الدستورية للبوسنة والهرسك، وفي المقام الأول، بسبب الخطاب الانفصالي لجمهورية صربسكا، الأمر الذي يهدد على نحو مباشر سيادة البوسنة والهرسك ووحدة الاتحاد وسلامته الإقليمية.

وفي ذلك الصدد، فإن من المؤسف أن تكون الأحكام الصادرة عن المحكمة الدستورية للبوسنة والهرسك ماثرا للشك على نحو مستمر، علاوة على النظر إليها على أنها أفعال أحادية الجانب، وتشكل انتهاكا لاتفاقات دايتون. ويمكن قياس الأثر السلبي لذلك المأزق بحجم المظاهرات التي نظمت في حزيران/

أيضا في تحسين التخطيط الاقتصادي والاجتماعي. ومن بين الأنباء السارة أيضا التقدم الكبير المحرز في إزالة العقبات أمام تسمية قضاة المحكمة الدستورية للاتحاد. وبالإضافة إلى ذلك، نرحب بالإصلاحات الدستورية المقترحة في أعقاب الأزمة الحكومية في عام ٢٠١٣. وستابع تلك العملية عن كثب، ونؤيد التغييرات الرامية إلى جعل الاتحاد أكثر فعالية وكفاءة.

ثالثا، نحيط علما بالحالة الراهنة في موستار، حيث كان مستحيلا انتخاب السلطات المحلية منذ العام الماضي بسبب عدم الامتثال للقرار الذي أصدرته المحكمة الدستورية للبوسنة والهرسك. وفي الوقت نفسه، نشعر بالقلق إزاء المشكلة المتعلقة بتحديد أرقام هوية للمواطنين بسبب الفشل في تنفيذ قرار المحكمة الدستورية. وقد ترتب الأثر الأكبر الناجم عن تلك الحالة على الأطفال حديثي الولادة، وأدى إلى احتجاجات على نطاق واسع. وتكشف كلتا الحالتين عن مشكلة أكبر حددها التقرير، وتتمثل في الإخفاق المستمر في تنفيذ القرارات الصادرة عن المحكمة الدستورية للبوسنة والهرسك. ويشكل عدم الامتثال للقرارات النهائية والملزمة قانونا لتلك المحكمة، انتهاكا لأحد الأحكام الرئيسية للاتفاق الإطاري العام للسلام.

رابعا، نعرب عن أسفنا العميق إزاء عدم تمكن سلطات البوسنة والهرسك من تحقيق أي تقدم ملموس - خلال الفترة المشمولة بالتقرير - في أي من بنود قائمة الأهداف التي حددها المجلس التوجيهي لمجلس تنفيذ السلام، خصوصا وأن ذلك يمثل شرطا مسبقا لإغلاق مكتب الممثل السامي. ومنتظر بفارغ الصبر نتائج الاجتماع المقبل للمجلس في ٤ و ٥ كانون الأول/ديسمبر، الذي نأمل أن يسفر عن توصيات محددة بشأن المسار الواجب اتباعه.

خامسا، نشير إلى تطبيق الحكم الذي أصدرته المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان في قضية سايديتش وفينيتشي ضد



وأن تجدد الثقة في قدرة المؤسسات الاتحادية على التوصل إلى نتائج توافقية وعادلة، فضلا عن إيجاد حلول عملية للمسائل المعقدة التي تواجهها، بما يحقق مصلحة جميع المجتمعات المحلية المعنية، من خلال الجهود التي يبذلها الممثل السامي ومنظمة حلف شمال الأطلسي، بالإضافة إلى جهود الاتحاد الأوروبي.

الرئيس (تكلم بالصينية): سأتلو الآن بيانا بصفتي ممثل الصين.

أشكر الممثل السامي إنزكو على إحاطته الإعلامية وعلى تقريره.

إن الحالة في البوسنة والهرسك ظلت مستقرة، وأحرز تقدم جيد في التنمية الاقتصادية وسيادة القانون. وترحب الصين بهذا التقدم، وتحترم استقلال البوسنة والهرسك، وسيادتها، ووحدتها الوطنية، وسلامة أراضيها. وهي تحترم أيضا الخيار الذي أتخذه الشعب البوسني بشأن مستقبل بلده.

إننا نؤيد التعايش المتألف بين كل المجموعات العرقية في البوسنة والهرسك، وجهودها المشتركة لتحقيق التنمية. ونأمل أن يعمل الشعب البوسني بجميع طوائفه العرقية على تعزيز النتائج التي تحققت في العملية السياسية، وحل خلافاته من خلال الحوار، وتنفيذ اتفاق دايتون للسلام تنفيذا شاملا، والمضي قدما في العمل في مختلف الميادين.

والبوسنة والهرسك دولة هامة في منطقة البلقان. فالحفاظ على السلام والاستقرار وتعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبوسنة والهرسك هما لصالح المجتمع الدولي على نحو مشترك، وخاصة لصالح بلدان المنطقة. وينبغي للمجتمع الدولي أن يتخذ نهجا متوازنا وحكيما إزاء مسألة البوسنة والهرسك، وأن يسعى إلى معرفة وجهات نظر جميع الأطراف المعنية واحترامها.

وترحب الصين بالجهود التي يبذلها الممثل السامي إنزكو من أجل المضي قدما بالعملية السياسية في البوسنة والهرسك،

يونيه نتيجة لعدم تمكن الجمعية البرلمانية للبوسنة والهرسك من اعتماد تعديلات من شأنها أن تتيح إصدار أرقام هوية حقيقية للأفراد من مواطني الاتحاد. ويهدد هذا الاتجاه بعودة البلد إلى آلام الماضي وتدمير كل المكاسب التي تحققت بشق الأنفس على مدى عقود بدعم من المجتمع الدولي. وعلى الطرفين التحلي بقدر كبير من المسؤولية فيما يتعلق بالتزاماتهما إزاء مجتمعيهما المحليين، علاوة على الالتزام ببقاء الاتحاد نفسه. ويجب أن يقودهما ذلك الشعور بالمسؤولية إلى تقديم التنازلات المطلوبة من أجل كفاءة قيام المؤسسات بمهامها ولما فيه مصلحة جميع الأطراف.

وعلى الرغم من التحديات الرئيسية، فقد اتخذت بعض التدابير التي تدعو إلى التفاؤل بإمكانية العودة إلى الحوار البناء، بما في ذلك متابعة المناقشات بشأن ممتلكات الدولة وممتلكات الدفاع، والاجتماعات المنتظمة التي يعقدها المجلس الوزاري للاتحاد. وقد مكنت تلك الخطوات من تشريع واعتماد القوانين في مختلف المجالات، فضلا عن إمكانية الوصول إلى حل توافقي، من شأنه السماح بإجراء الانتخابات المحلية في موستار، وتسمية قضاة المحكمة الدستورية للبوسنة والهرسك.

وفي مجال الاقتصاد والنمو، فإن تحقيق ما يقرب من ٧ في المائة في الإنتاج الصناعي و ٨,٥ في المائة في قطاع الصادرات، وانخفاض معدل التضخم على نحو مطرد، إنما هي مؤشرات مشجعة على الرغم من الزيادة في البطالة إلى معدلات غير مسبوقة، تصل إلى ما يقرب من ٤٤ في المائة، مقترنة بانخفاض الاستثمار الأجنبي بنسبة ٦١ في المائة.

لقد كانت اتفاقات دايتون ثمرة جهد استثنائي مكن من تحقيق الاستقرار في البوسنة والهرسك والمنطقة بأسرها في أعقاب الحرب الدامية التي لا تزال راسخة في ذاكرة السكان المعنيين. وقد سمحت تلك الاتفاقات بصون السلام والاستقرار على مدى الـ ١٧ عاما الماضية، وهي تمثل إنجازا ينبغي أن تحافظ عليه جميع شعوب المنطقة والكف عن تقويضه. وجدونا الأمل في أن تبدي جميع الأطراف الإرادة السياسية اللازمة،

يتعلق بالتجارة، فقد دخل حيز النفاذ عند التوقيع عليه، ويجري تنفيذه بنجاح في جميع مجالاته منذ عام ٢٠٠٨.

ومع ذلك، يتواصل الحوار السياسي الذي يهدف إلى إيجاد حلول لجميع الأسئلة المطروحة حتى يصير ممكنا دخول اتفاق تحقيق الاستقرار والانتساب حيز النفاذ، الأمر الذي سيمكّن بلدنا بالفعل من تقديم طلب ذي مصداقية إلى عضوية الاتحاد الأوروبي. ونحن نواصل أيضا بذل المزيد من الجهود اللازمة لاستكمال جدول الأعمال "٢+٥"، الضروري لإغلاق مكتب الممثل السامي، وحل جميع المسائل المعلقة الأخرى.

ويمكننا القول بثقة إن الوضع الأمني في البلد لا يزال هادئا ومستقرا. فسلطاننا قادرة تماما على مواجهة التهديدات التي يمكن أن تنال من البيئة السالمة والأمنة في البلد. وأود أن أذكر أعضاء المجلس بحقيقة أنه خلال أواخر التسعينات، تم نشر قرابة ٦٠.٠٠٠ جندي من القوات الدولية التي تواجدت في بلدي. أمّا اليوم، فإن العدد لا يبلغ سوى ٦٠٠ جندي. ونود أن نغتنم هذه الفرصة لنشيد بالدول الأعضاء التي شاركت في قوة تحقيق الاستقرار المتعددة الجنسيات، المنشأة وفقا لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

إننا ندرك أن المصالحة الوطنية وبناء الثقة هما شرطان أساسيان لبناء الدولة والمجتمع بشكل فعال. ونحن لا نزال مصرّين على تحقيق هدفنا المشترك المتمثل في التحقيق في الجرائم التي ارتكبت ومحكمة مرتكبي تلك الجرائم على النحو الكافي، بغض النظر عن أصلهم العرقي. وقد تم بذل جهود إضافية لتعزيز التعاون مع المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة، فضلا عن الآلية الدولية لتصرف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين.

ونحن ما زلنا مكرسين أنفسنا لزيادة تعزيز التعاون الإقليمي، الذي يعود بالفائدة المشتركة على بلدان المنطقة أيضا. وإننا متأكدون من أن البروتوكول المعني بتبادل الأدلة

وتأمل أن يعمل وفقا لولايته، ويواصل تأدية دور إيجابي في تعزيز تنفيذ اتفاق دايتون للسلام.

وترحب الصين باتخاذ المجلس للقرار ٢١٢٣ (٢٠١٣)، الذي يمدد ولاية قوة تحقيق الاستقرار المتعددة الجنسيات - عملية أثلثا بقيادة الاتحاد الأوروبي، التي نأمل أن تواصل تعاونها الوثيق مع القوات المسلحة للبوسنة والهرسك، وتأدية دور بناء في الحفاظ على السلام والاستقرار في البلد.

والصين مستعدة للعمل مع المجتمع الدولي، وهي لا تزال تقدم إسهاماتها على النحو الواجب لتحقيق السلام والاستقرار والتنمية بشكل دائم في البوسنة والهرسك.

أستأنف الآن مهامتي بصفتي رئيسا للمجلس.

أعطي الكلمة لممثلة البوسنة والهرسك.

**السيدة كولاكوفيتش (البوسنة والهرسك)** (تكلمت بالإنكليزية): إن البوسنة والهرسك، في مرحلتها الانتقالية للتحويل إلى بلد أوروبي فعال وذي توجه صوب الإصلاح والتحديث، قد أحرزت تقدما كبيرا نحو التكامل الأوروبي، على الرغم من جميع التعقيدات القائمة حاليا داخل مجتمعها.

لا يزال الالتزام الحقيقي بالمسار الأوروبي يشكل أعلى أولويات البوسنة والهرسك. وفي هذا الصدد، نرحب بالمشاركة المتزايدة للاتحاد الأوروبي ودوره الوطيد في البوسنة والهرسك، فضلا عن الوجود المعزز للممثل الخاص للاتحاد الأوروبي ووفد الاتحاد الأوروبي مجتمعين.

وما فتئت البوسنة والهرسك مرشحة محتملة لعضوية الاتحاد الأوروبي. فقد تم التصديق على اتفاق تحقيق الاستقرار والانتساب بين البوسنة والهرسك والاتحاد الأوروبي في عام ٢٠١١، ولكنه لم يدخل بعد حيز النفاذ. بيد أن الاتفاق المؤقت لتحقيق الاستقرار والانتساب، وهو جزء من اتفاق تحقيق الاستقرار والانتساب

السامي للبوسنة والهرسك (S/2013/646، المرفق)، فإننا نشعر بالدهشة إزاء عدم فهم الممثل السامي لهذه المسألة. ولا بد أن نشير إلى أن منهاج مشاركة وفد البوسنة والهرسك في الجمعية العامة لا يمثل وثيقة ملزمة قانونا، وإنما هو نوع من الخطة التي توجه مواقف البوسنة والهرسك في الجمعية العامة.

ولأكون أكثر تحديدا، لا يقتضي أي نص دستوري أو قانوني اعتماد منهاج لمشاركة البوسنة والهرسك في الجمعية العامة. ولذلك، فإنه لا ينال بأي شكل من الأشكال من أي قرار سياسي خارجي صادر عن الرئاسة، أو عمل ممثلي البوسنة والهرسك في المنظمات والمؤسسات الدولية أو مشاركة البوسنة والهرسك في إطار الأمم المتحدة.

مع مراعاة كل ذلك، نحن بحاجة إلى تذكر أن رئاسة الجمهورية، وفقا لدستور البوسنة والهرسك، مسؤولة (ضمن أمور أخرى) عن إدارة السياسة الخارجية للبلد. وعلاوة على ذلك، تتخذ رئاسة البوسنة والهرسك قرارات بتوافق الآراء بشأن جميع مسائل السياسة الخارجية الرئيسية. وأثبتت هذه الآلية فعاليتها خلال فترة العضوية غير الدائمة للبوسنة والهرسك في مجلس الأمن التي استمرت عامين. ولذلك، نعتقد أن الفقرة ٢٧ من التقرير الأخير (S/2013/646 المرفق) يمكن أن تؤدي إلى العديد من المفاهيم الخاطئة فيما بين أعضاء المجلس وتسبب تفسيرات تحمل في طياتها آثارا ضارة، نعتقد أنها ليست ضرورية وتؤدي إلى نتائج عكسية.

وفي ضوء أنشطة البوسنة والهرسك السياسية الخارجية، نعرب عن أسفنا أن التقرير لم يؤكد بشكل جلي التحسن الواضح في التعاون الإقليمي، باعتباره إحدى أولويات السياسة الخارجية للبوسنة والهرسك وللمنطقة برمتها، وفي الوقت ذاته، نحن سعداء بأن الممثل السامي قد ذكر ذلك في بيانه الشفهي الذي أدلى به اليوم. يعد التعاون الإقليمي عنصرا هاما فيما يتعلق بتنفيذ اتفاق دايتون للسلام، كما يشير إلى إمكانات السياسة الخارجية في بلدنا. إن

والمعلومات المتعلقة بجرائم الحرب، الموقع من جانب مكاتب المدعين العامين للبوسنة والهرسك، وصربيا، وكرواتيا، يعمل كحافز على تعزيز التواصل وزيادة توطيد أعمال التنسيق.

علاوة على ذلك، يظل تنفيذ صكوك حقوق الإنسان القائمة، والعودة المستدامة للاجئين والأشخاص المشردين داخليا واندماجهم على الصعيد المحلي أولوية للبوسنة والهرسك. ونحن نواصل التعاون الجيد مع البلدان الشريكة في إطار عملية ساراييفو بشأن اللاجئين والأشخاص المشردين داخليا، ونعتقد أن العودة الشاملة والمنسقة للاجئين والمشردين داخليا في جميع أنحاء المنطقة أمر حاسم لتحقيق السلام الدائم.

إننا نبذل جهودا إضافية لحل ما تبقى من مسائل الحدود والملكية مع البلدان المجاورة. والتعاون الإقليمي وعلاقات حسن الحوار يشكلان جزءا أساسيا من عملية البوسنة والهرسك للتحرك صوب الاتحاد الأوروبي. ونواصل مشاركتنا النشطة في المبادرات الإقليمية، ونعمل على تطوير علاقاتنا الثنائية مع سائر البلدان والدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي. ويشرف البوسنة والهرسك أنها عملت لمدة سنتين بوصفها عضوا منتخبا في مجلس الأمن من عام ٢٠١٠ إلى عام ٢٠١١. وتجربتنا دليل على أن عددا متزايدا من البلدان على استعداد للإسهام في معالجة المسائل المتعلقة بصون السلم والأمن الدوليين، وأنها قادرة على القيام بذلك. ونحن مصممون تماما على تعزيز الحل السلمي للصراعات وفقا لمقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه. علاوة على ذلك، انتقلت البوسنة والهرسك من كونها البلد المضيف لعمليات حفظ السلام إلى بلد يشارك الآن في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، فضلا عن القوة الدولية للمساعدة الأمنية التابعة لمنظمة حلف شمال الأطلسي والبلدان الأعضاء فيه.

أما بالنسبة إلى المنهاج المتعلق بمشاركة البوسنة والهرسك في الجمعية العامة، حسبما يرد في الفقرة ٢٧ من تقرير الممثل

أهمية قصوى لكرواتيا. كما يعد ذلك شرطا أساسيا لاستقرار منطقة جنوب شرق أوروبا بأكملها وازدهارها.

ويستند النظام السياسي المحدد المتجنز في اتفاقات دايتون للسلام، في كثير من الجوانب، إلى أساس التمثيل العرقي، الذي يقوم على المساواة الحقيقية بين ثلاثة شعوب مؤسّسة. وتعد تلك المساواة، في الوقت ذاته، شرطا أساسيا لتحقيق الاستقرار في البوسنة والهرسك. فهي توفر الركائز الثلاث التي يقوم عليها البلد في ظل الظروف الراهنة. وسيؤدي القضاء على أي ركيزة من الركائز الثلاث إلى زعزعة استقرار العلاقات وزيادة خطر تقسيم البلد ونشوب النزاع فيما بين المجموعات العرقية.

وحاليا، يتمتع الصرب بميزة التجانس العرقي النسبي في جمهورية صربسكا؛ ويتمتع البوسنيون بميزة الأعداد الأكبر؛ ويواجه الكروات خطر فقدان التمثيل على مستوى رئاسة البوسنة والهرسك. تلك هي الحقائق التي يتعين علينا أن نضعها في اعتبارنا.

من مصلحة البوسنة والهرسك، ومنطقتنا، وأوروبا ككل تحقيق الاستقرار في البوسنة والهرسك واضطلاعها بمهامها - وهذا أمر جرى تذكيرنا به بشكل خاص عشية الذكرى السنوية المئوية للحرب العالمية الأولى. وسيؤدي ذلك حتما في المستقبل إلى إقامة دولة مدنية. لكن البوسنة والهرسك لم تصل بعد إلى ذلك؛ وفي واقع الأمر لا تزال بعيدة عن تحقيق ذلك. بيد أن هدفنا لا يزال واحدا، ندعو إلى وضع استراتيجية تتمتع بفرصة لتحقيق ذلك الهدف. علينا أن نبدأ بإدراك الحقائق على أرض الواقع والعمل تدريجيا نحو تحقيق الدولة المدنية.

والتصرف كما لو أن هدف تحقيق الدولة المستقرة التي تضطلع بمهامها حيث يشعر كل شخص بالراحة ويتمتع بالتمثيل قائم بالفعل يكون مثل التظاهر على طريقة الحكاية الخرافية الشهيرة لثياب الإمبراطور العاري. وبدلا من التظاهر،

رئاسة البوسنة والهرسك، من خلال الحفاظ على علاقات حسن الجوار وتبادل الزيارات على أعلى مستوى، الرامية إلى تسوية المسائل الثنائية المعلقة، والمشاركة في عملية بردو، أكدت التزاماتها وتفانيها في تطوير العلاقات الودية، وعملية الإدماج الأوروبي وتسوية المسائل المعلقة وفقا للروح الأوروبية. ونشجع الممثل السامي على التشاور على نحو مسبق مع رئاسة البوسنة والهرسك من أجل الحصول على معلومات دقيقة عن عمل الرئاسة وأنشطة السياسة الخارجية للبوسنة والهرسك لتجنب أي تفسير ينطوي على آثار ضارة وتفسيرات تؤدي إلى نتائج عكسية في المستقبل.

وبالرغم من كل التطورات الإيجابية، ندرك الأزمة الحالية التي أصابت العملية السياسية. وفي ضوء ذلك، فإنه من الضروري تهيئة أجواء إيجابية من شأنها تعزيز الحوار السياسي البناء والعمل نحو تسوية المسائل العالقة.

كما أود أن أشير إلى أن كل التغييرات في البوسنة والهرسك يجب أن تستند إلى سيادة القانون. لذلك يعد التنفيذ الكامل لاتفاق دايتون للسلام أمرا حتميا.

**الرئيس (تكلم بالصينية):** أعطي الكلمة لممثل كرواتيا.

**السيد دروبنيك (كرواتيا) (تكلم بالإنكليزية):** في البداية، أود أن أتقدم بخالص التهاني لكم سيدي بمناسبة توليكم رئاسة مجلس الأمن لشهر تشرين الثاني/نوفمبر.

كما أود أن أرحب بالممثل السامي السيد فالنتين إنزكو، وأشكره على إحاطته الإعلامية وتقريره (S/2013/646، المرفق) وعلى عمله الذي يتسم بالأهمية.

وتؤيد كرواتيا البيان الذي سيدلى به بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي، ولكن أود أن أضيف عدة ملاحظات بصفتي الوطنية.

تكتسي السلامة الإقليمية للبوسنة والهرسك واستقرارها واضطلاعها بمهامها، بوصفها بلدا موحدًا يتمتع بالسيادة،

التأكد من أنه أُتيحت لكل مواطن في ذلك البلد فرصة التعبير عن هويته أو هويتها الوطنية والدينية أو سواهما.

وكرواتيا تدعم بقوة، وستواصل الدعم للعملية الأوروبية والأوروبية الأطلسية في البوسنة والهرسك، بصفتها دولة قادرة على أداء عملها بشكل كامل لشعوبها التأسيسية الثلاثة ومواطنيها الآخرين. وهذا عنصر أساسي ليس لاستقرار البوسنة والهرسك فحسب، بل لجنوب شرق أوروبا أيضا. وكلما ازداد حضور أوروبا في البوسنة والهرسك، تصبح الحالة أفضل.

ونحن نرحب بجهود التيسير المبذولة من المفوضية الأوروبية لمساعدة الأحزاب السياسية على التوصل إلى اتفاق بشأن التغييرات الدستورية. وإذ نضع في اعتبارنا أهمية الآلية التنسيقية الفعالة في تحقيق المستقبل الأوروبي للبوسنة والهرسك، فإننا نأمل بأن تُحلّ هذه المسألة أيضا في الأيام المقبلة، بغية ضمان إمكانية استخدام الأموال المتوافرة من الاتحاد الأوروبي.

إنّ من مصلحتنا ومسؤوليتنا تشجيع المزيد من الإصلاحات وتنفيذ الحكم في قضية سايديتش وفيننتشي. ويتعيّن عدم ترك البوسنة والهرسك متخلفة عن ركب المنطقة كلها في عملية التكامل مع الاتحاد الأوروبي.

وفيما يتعلق بتقدّم البوسنة والهرسك نحو العضوية في منظمة حلف شمال الأطلسي، نحث القادة السياسيين في ذلك البلد على بذل جهود إضافية لتنفيذ الاتفاق السياسي بين الأحزاب الستة بشأن مسألة الممتلكات العسكرية، والعمل بشكل بناء لتنفيذه بدون إبطاء، بغية بدء الحلقة الأولى من برنامج عمل عضوية البوسنة والهرسك في أقرب وقت ممكن.

وعلى صعيد المفاوضات مع البوسنة والهرسك بشأن النظام التجاري مع الاتحاد الأوروبي بعد انضمام كرواتيا إليه، يؤسفنا أنه لم يتم حتى الآن إبرام البروتوكول الإضافي لاتفاق تحقيق الاستقرار والانتساب. كما نأسف بشكل خاص لأن البوسنة والهرسك لا تقبل مبدأ المفاوضات على أساس التجارة

نحن بحاجة إلى تحديد أفضل استراتيجية لتحقيق ذلك الهدف. ونعتقد أن إدراك الحاجة إلى تحقيق الاستقرار القائم على ثلاث ركائز يحظى بفرصة أكبر لتحقيق النجاح، بدلا من عدم الاستقرار القائم على ركيزتين.

كما أن البوسنة والهرسك دولة لجميع مواطنيها، بغض النظر عن العرق أو العقيدة. ويجب عليها، على هذا النحو، تنفيذ الحكم الصادر عن المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان بشأن قضية سايديتش وفيننتشي. وتعرض مواطنو البوسنة والهرسك الذين لا ينتمون إلى أحد الشعوب الثلاثة المؤسسة للتمييز في العملية الانتخابية، وكذلك معاناة البشناق والكروات في جمهورية صربسكا والصرب في اتحاد البوسنة والهرسك من نفس النوع من التمييز - إرث مؤسف لاتفاقات دايتون للسلام. وتكتسي المساواة في موقف الشعوب الثلاثة التي تتكون منها البلد أهمية أساسية لاستقرار البوسنة والهرسك، وكذلك تنفيذ الحكم الصادر عن المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان باعتباره وسيلة نحو تحقيق بوسنة وهرسك تضم جميع مواطنيها.

وتشعر كرواتيا بقلق، بوصفها مؤيدا قويا لسيادة البوسنة والهرسك وسلامتها الإقليمية، بسبب استمرار بعض ممثلي جمهورية صربسكا في الطعن في سلامة أراضي الدولة، الذين يشكلون جزءا لا يتجزأ منها. كما لوحظ في التقرير، هناك استمرار "الاتجاه السلبي الذي لوحظ منذ أمد بعيد في تصريحات بعض ممثلي جمهورية صربسكا، حيث تنبأوا بحل البوسنة والهرسك واستقلال جمهورية صربسكا ودعوا إلى ذلك" (S/2013/646، المرفق، الفقرة ٦).

ويجب ألا يستهان بذلك.

وترحب كرواتيا بحقيقة أنه أُجري في تشرين الأول/أكتوبر تعداد سكاني - هو الأول في فترة ما بعد الحرب. ولكن يبدو، بحسب التقارير التي تلقيناها من الميدان، أنه ينبغي التدقيق بعناية في نتائج التعداد السكاني الأخير في البوسنة والهرسك، بغية



السيد ميلانوفيتش (صربيا) (تكلم بالإنكليزية): أودّ أن أبدأ بتهنئتك، سيدي، على توليكم الرئاسة لهذا الشهر. وباسم وفد بلدي، أتمنى لكم كل نجاح. وأود طبعاً أن أعرب عن تقديرنا لوفد أذربيجان على رئاسته المتميزة لشهر تشرين الأول/أكتوبر.

وأود قبل كل شيء أن أرحب بسعادة السيد فالنتين إنزكو، الممثل السامي المعني بتنفيذ اتفاق السلام في البوسنة والهرسك، وأشكره على تقريره المقدم إلى المجلس (S/2013/646، المرفق).

إنّ جمهورية صربيا، بصفتها ضامنة لاتفاق دايتون للسلام، تبقى ملتزمة التزاماً قوياً باحترام السلامة الإقليمية للبوسنة والهرسك وسيادتها. ونعتقد أنه ينبغي أن يقرر مواطنوها وقادتها السياسيون مستقبلها بدون تدخل خارجي، وفي هذا السياق، ندعم أيّ اتفاق يقبله الكيانان والشعوب التأسيسية الثلاثة للبوسنة والهرسك.

إنّ صربيا تعتبر البوسنة والهرسك أحد أقرب شركائها، ولديها مصلحة قوية في تعزيز العلاقات المتبادلة إلى أعلى مستوى ممكن، على أساس حسن الجوار. وإننا سنعمل من أجل توثيق تلك العلاقات على المستوى المركزي، فضلاً عن توسيع وتكثيف التعاون مع اتحاد البوسنة والهرسك، وتعميق وإثراء العلاقات الخاصة مع جمهورية صربسكا. ومنذ تشكيل الحكومة الجديدة في البلدين عام ٢٠١٢، تحسّن التعاون الثنائي، كما تدلّ على ذلك الاجتماعات المتتالية على أرفع مستوى. وجرى تعزيز التعاون في إطار المنظمات الدولية والمنتديات الإقليمية أيضاً. ويجدر التنويه بشكل خاص بتعزيز التعاون بين برلماني صربيا والبوسنة والهرسك، الذي يتجسّد على الوجه الأمثل في مجموعات الصداقة التي تشكّلت في كلا البرلمانين في عام ٢٠١٢، وفي زيارة الأسبوع الماضي التي قام بها إلى صربيا وفد رفيع المستوى من المجلس البرلماني للبوسنة والهرسك. وفي الأسبوع الماضي أيضاً

التقليدية. لذا، نحثّ القادة السياسيين للبوسنة والهرسك على الدخول في اتفاق قابل للاستمرار ومستدام بشأن هذه المسألة في أقرب وقت ممكن.

وتتمنّى كرواتيا مواصلة الشراكة الأوروبية الأطلسية مع البوسنة والهرسك. وإننا مستعدون للتعاون الوثيق معها بشأن جميع المسائل المتعلقة بعضوية كرواتيا في الاتحاد الأوروبي، ولتزويدها بالدعم السياسي الثابت والدعم التقني القوي في عملية التكامل الأوروبي.

وأودّ أن أختتم كلمتي بالقول إنّ البوسنة والهرسك دولة هامة بحاجة إلى اهتمام كامل. ومن المؤسف أن تاريخها الغني والمضطرب غالباً هو في الوقت الحاضر مصدر توترات ونزاع بدل كونه منصّة انطلاق نحو مستقبل أفضل. ولكن يمكن تغيير الأشياء إلى الأفضل. ونحتاج إلى نهج مرن ومصمم خصيصاً للبوسنة والهرسك، ومختلف منهجياً بعض الشيء عن نهج بلدان أوروبية أخرى.

ومؤخراً، أثبتت البوسنة والهرسك أنها قادرة على التنافس مع الأفضل والحفاظ على مكانتها في المراتب العليا: فقد تأهّلت لكأس العالم في البرازيل عام ٢٠١٤. وقد يقول المرء إنّ كرة القدم ليست سوى رياضة، لكنه ليس هناك ما يحول دون إمكانية تكرار هذا الإنجاز المتميز في مجالات أخرى، لا مجرد ملعب كرة القدم. وعلينا جميعاً أن نساعد البوسنة والهرسك على الاحتفاظ بمكانتها الملائمة في هيكلية أوروبا الجديدة وعالم القرن الحادي والعشرين.

وكرواتيا، بصفتها جارة وصديقة قريبة تتشارك مع البوسنة والهرسك ١٠٠٠ كيلومتر من الحدود، تقف مستعدة لتتصدّر تلك الجهود.

الرئيس (تكلم بالصينية): أعطي الكلمة الآن لممثل صربيا.



وَقَّعت الحكومة الصربية ومجلس وزراء البوسنة والهرسك اتفاقاً آمناً في بلغراد، يتيح تعاوناً أفضل بين البلدين في هذا المجال.

وفي الفترة المقبلة، سيتجلى التعاون في عدد من الخطوات والتدابير العملية. ففي ٢٦ و ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر، ستجتمع حكومة جمهورية صربيا مع مجلس وزراء البوسنة والهرسك في جلسة مشتركة في بلغراد. ومن المتوقع أن يزور رئيس جمهورية صربيا، السيد توميسلاف نيكوليتش، البوسنة والهرسك قريباً. كما ستجتمع لجنة الحدود المشتركة بين الدولتين. ويتوقع أيضاً اجتماع اللجنة المشتركة الدائمة المعنية بالخلافة. وعلاوة على ذلك، فإن صربيا مهمتة بتنشيط عمل مجلس التعاون المشترك بين الدولتين.

إنّ صربيا داعم ثابت للتكامل الأوروبي للبوسنة والهرسك، وتعزيز التعاون المتبادل في هذه العملية، ولا سيما في مجال أعمال اللجنة المعنية بتنفيذ خطة عمل مذكرة التعاون في مجال التكامل الأوروبي. وإننا نتشارك مع البوسنة والهرسك الاهتمام بتبادل الخبرات بشأن استيفاء معايير كوبنهاغن للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، والاستعداد للتنسيق بشأن المسار نحو الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي. وصربيا جاهزة لمساعدة البوسنة والهرسك عبر تزويدها بالجزء المتعلق بما من استبيان المفوضية الأوروبية حول الشؤون الخارجية. كما أننا مستعدون للمساعدة فيما يتعلق بالشروط التقنية الأخرى للعضوية، التي تقيّدنا بها فعلاً.

ونحن ندعم التعاون في إطار برامج صكّ تقديم المساعدة قبل الانضمام من أجل التعاون عبر الحدود. وقد تمّ توفير مبلغ إجمالي قدره ١١,٥٢ مليون يورو لكلا البلدين لفترة الأعوام ٢٠٠٧-٢٠١٣. وتمّت الموافقة حتى الآن على مشاريع قيمتها ٣,٢٤ مليون يورو، بينما يجري التفاوض حالياً بشأن مشاريع قيمتها ٤,٦٨ مليون يورو.

وفي مجال التعاون الاقتصادي، لصربيا مصلحة خاصة في تعزيز التجارة والاستثمار والتعاون العسكري - الاقتصادي،

وهي تصنّف تشكيل اللجنة المشتركة للتعاون الاقتصادي خطوة جيدة جدا في الاتجاه الصحيح.

إنّ صربيا مستعدة لمعالجة جميع المسائل العالقة، التي انخفض عددها الآن انخفاضاً ملحوظاً، بنية صادقة واهتمام متبادل. ويصدق هذا بشكل خاص على مسائل ترسيم الحدود واللاجئين والأشخاص المفقودين، فضلاً عن تلك المتعلقة بالخلافة. وإننا نرحب ترحيباً خاصاً بالموقف المتسق بشأن الحاجة إلى إجراء اتصالات وتبادلات آراء مباشرة بدون وساطة خارجية.

يؤيد بلدي تأييداً راسخاً التنمية والاستقرار الشاملين في البوسنة والهرسك، واتخذ العديد من الخطوات الهامة صوب تعزيز المصالحة في المنطقة. ونحن ملتزمون بتعاون إقليمي مترامي الأطراف من خلال توسيع نطاق الاستقرار السياسي والاقتصادي في جنوب شرق أوروبا، وهو أمر ننظر إليه بوصفه شرطاً مسبقاً أساسياً لتنميتنا المستدامة. وتحقيقاً لتلك الغاية، نحن ملتزمون بتعزيز التعاون، ونرحب بالتعاون الناجح مع البوسنة والهرسك الذي يجري تحقيقه في العديد من المنظمات والعمليات، بما في ذلك عملية التعاون في جنوب شرق أوروبا، ومجلس التعاون الإقليمي، واتفاقية التجارة الحرة لأوروبا الوسطى، ومبادرة أوروبا الوسطى، ومبادرة البحرين الأدرياتيكي والأيوبي وغيرها من المتدييات.

**الرئيس (تكلم بالصينية):** أعطي الكلمة الآن للسيد ماير - هارتينغ.

السيد ماير - هارتينغ (تكلم بالإنكليزية): بما أن هذه هي الجلسة الأولى التي أتيتحت لي فيها الفرصة لكي أتكلم تحت رئاستكم للمجلس، أود، سيدي، أن أهنيكم وأهنئ الصين على تولي الرئاسة لهذا الشهر وأن أشكر أذربيجان والممثل الدائم لها على عملهما في الشهر الماضي.

يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي. يؤيد هذا البيان البلد المرشح، الجبل الأسود؛ وبلد الرابطة الأوروبية

ذلك، فإن الحالة الاجتماعية الاقتصادية الهشة في أجزاء واسعة من القطاعات السكانية تنطوي على إمكانية زيادة زعزعة الاستقرار السياسي.

إن التحول في الحياة السياسية في البلد قد تأخر كثيراً، حيث أن الأطراف السياسية ما برحت متشبثةً بمنظور سياسي محلي وغير مستعدة أن ترى أنه جراء لذلك فإن البوسنة والهرسك تقهقرت كثيراً خلف جيرانها في المنطقة.

ووفقاً للأهداف التي وضعها مجلس الأمن، ما انفك الاتحاد الأوروبي يعزز من مشاركته مع البوسنة والهرسك لتيسير الاستقرار والتقدم، مستخدماً طائفة واسعة من الأدوات السياسية والتقنية. وتعزيز وجود الاتحاد الأوروبي في الميدان في محافظة برتشكو، وموستار وبانيا لوكا يسر الاتصالات والتبادلات بشأن أولويات الاتحاد الأوروبي مع المواطنين في جميع أرجاء البوسنة والهرسك.

إن عملية ألتيا الأمنية الدولية لحفظ السلام بقيادة الاتحاد الأوروبي - أي العملية العسكرية التابعة للاتحاد الأوروبي - لا تزال تدعم السلطات المختصة في البوسنة والهرسك في الحفاظ على بيئة آمنة ومأمونة في البلاد. وترتكز عملية ألتيا التابعة للقوة الأوروبية على بناء القدرات والتدريب، ولكنها أيضاً تبقى على الوسائل الكفيلة بالمساهمة في قدرة البوسنة والهرسك على الردع. وسوف يُبقي الاتحاد الأوروبي العملية قيد الاستعراض المنتظم، بما في ذلك على أساس الحالة في الميدان، بغية إحراز تقدم في الظروف المفضية إلى الوفاء بولايتها.

إن عقد المرحلة الأولى من التعداد العام بصورة ناجحة في الشهر الماضي، أول تعداد يُجرى بعد فترة ما بعد الحرب، مسألة جديرة بالاعتراف. وسيوفر التعداد، من بين نتائج أخرى، بيانات إحصائية هامة، بما في ذلك ما يتعلق باحتياجات البوسنة والهرسك بشأن عملية الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي في المستقبل.

للتجارة الحرة ليختشنتاين، العضو في المنطقة الاقتصادية الأوروبية؛ وجمهورية مولدوفا.

أشارك المتكلمين الآخرين الترحيب بصديقي، الممثل السامي للبوسنة والهرسك، فالتين إنزكو على عودته إلى المجلس. وأشكره على عمله وأؤكد دعمنا المستمر له.

وبينما تواصل البوسنة والهرسك التمتع بمنظور أوروبي واضح، وهو منظور أكدته الاتحاد الأوروبي مراراً وتكراراً، لم تفلح مؤسساته حتى الآن في تحقيق التقدم اللازم للوفاء بمتطلبات الاتحاد الأوروبي الرئيسية. وسيواصل الاتحاد الأوروبي جهوده لتيسير إبرام الاتفاقات السياسية المحلية اللازمة، غير أن الأمر يعود للقادة السياسيين في البوسنة والهرسك لتحقيق التقدم اللازم.

إن عدم توفر الإرادة السياسية في أوساط القوى السياسية المحلية للعمل على إيجاد حلول توفيقية تخدم الصالح العام لا يزال يؤثر تأثيراً سلبياً على عملية الإصلاح برمتها. وللأسف، لا يزال البلد غير قادر على توطيد نفسه في ديمقراطية قادرة على البقاء وأن يحرز تقدماً على الطريق المفضي إلى الاتحاد الأوروبي. وفي الواقع، يتسبب الجمود السياسي المحلي السادر خيبة أمل لجميع الذين يودون أن يروا البوسنة والهرسك تحقق نجاحاً.

وقد خطت البوسنة والهرسك خطوات كثيرة منذ نهاية الحرب المأساوية قبل عامين تقريباً. والبيئة الأمنية تتسم بالهدوء والاستقرار الآن، وقد أثبتت سلطات البوسنة والهرسك حتى الآن أنها قادرة على التصدي للمخاطر التي تتهدد بيئة آمنة ومأمونة. ومع ذلك، وعلى الرغم من المناخ الأمني المستقر، لا يزال المناخ السياسي معقداً. إذ أن المصالحة بشكل عام بين الطوائف الإثنية تسير سيراً بطيئاً، وما برح الجانب الإثني يطغى على السياسة في البلد بدلاً من المبادئ المدنية. ويبدو أنه من الصعب على القيادة السياسية المؤلفة من قواعد انتخابية مؤلفة من ثلاثة شعوب احتراق جميع الخطوط الإثنية والسعي إلى بناء توافق آراء سياسي عريض. وبالإضافة إلى

الأوروبي، يضع ضغطاً على البوسنة والهرسك في إحرازها تقدم نحو الاتحاد الأوروبي وفي هذا السياق يعمل الاتحاد الأوروبي حالياً على دراسة المساعدة قبل الانضمام.

كما ذكر من فوره الممثل الدائم لكرواتيا، من خلال انضمام كرواتيا أصبح للاتحاد الأوروبي الآن حدوداً برية مع البوسنة والهرسك طولها ١٠٠٠ كيلو متر. وهذا يوفر فرصة لتعزيز التعاون المتبادل وزيادة تعزيز قيم الاتحاد الأوروبي. ونهيب بسلطات البوسنة والهرسك أن تحل مسائل التكيف المتعلقة بوصفها مسألة ذات أولوية.

يكرر الاتحاد الأوروبي التزامه القاطع بالسلامة الإقليمية للبوسنة والهرسك بوصفها بلداً ذات سيادة وموحداً. وما زلنا مستعدين لتقديم المساعدة اللازمة في جميع المجالات المطلوبة للأخذ بيد البلد إلى الأمام نحو خطته للإصلاح المفضية إلى درب الاتحاد الأوروبي. وفي الوقت نفسه، نهيب بالقادة السياسيين في البوسنة والهرسك الاعتراف بمسؤولياتهم والتحلي بقدر أكبر من روح القيادة للانتقال بالبلد إلى الطريق الأوروبي تماشياً مع توقعات مواطنيه.

**الرئيس** (تكلم بالصينية): لا توجد أسماء أخرى مدرجة في قائمة المتكلمين. بذلك يكون مجلس الأمن قد اختتم المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

رفعت الجلسة الساعة ١٦/٣٠.

ولكن كان ذلك التقدم موضع ترحيب، لم تتغير المتطلبات الرئيسية للسير على طريق الاتحاد الأوروبي ولم يتم الوفاء بها بعد. وكما ذكر المجلس أيضاً، فإن الحكم الذي نطقت به المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان في قضية سايديتش - فينتشي لا يزال ينتظر التنفيذ. ويجسد ذلك الحكم مبدأ عدم التمييز الإثني وهي قيمة جوهرية للاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة. وعلى الرغم من جهود التيسير القوية التي قام بها المفوض فولي والممثل الخاص للاتحاد الأوروبي سورينسن، لم تتمكن حتى الآن الأحزاب السياسية من التوصل إلى اتفاق بشأن التغييرات الدستورية ذات الصلة. لا تزال المصالح الشخصية والحزبية والإثنية تحول دون إحراز تقدم بشأن التوصل إلى تسوية لتلك المسألة الهامة.

إن تنفيذ الحكم ومن ثم دخول اتفاق تثبيت الاستقرار والارتباط حيز النفاذ سوف يمكنان الاتحاد الأوروبي من النظر في الطلب الذي تقدمت فيه البوسنة والهرسك من أجل عضوية الاتحاد الأوروبي بوصفه طلباً موثقاً قدر الإمكان. وعلاوة على ذلك، سوف يولد أيضاً زخماً إيجابياً في عملية التحديث السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي بصورة عامة.

إن الاستمرار في عدم الامتثال لحكم المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان، بالاقتران مع استمرار الإخفاق في إجراء تنسيق داخلي فعال بشأن المسائل المتعلقة بالانضمام إلى الاتحاد